التنظير العلمى لظاهرة المخاطر الجمركية ودور أنظمة المراجعة الداخلية الإلكترونية فى تخفيضها

(دراسة تطبيقية على مصلحة الجمارك)

د/ جمال محمد كامل عاشور

مدرس المحاسبة - المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات - أكاديمية الشروق

البريد الالكترونى: dr.gamal.Ashour@sha.edu.eg

طبيعة البحث وأهميته :

اكتسبت المراجعة الداخلية دورها الهام والمؤثر فيما يتعلق بتخفيض المخاطر من خلال معهد المراجعين الداخليين، حيث أكد على ضرورة تركيزها على تعريف قضايا المخاطر المالية والتشغيلية والإستراتيجية التى تواجه المنشأة ، ولاسيما فى ظل دورها المؤثر فى مساعدة الإدارة التنفيذية عند إتخاذ القرارات الإستراتيجية ، كما اكتسبت المراجعة الداخلية دورها الهام فى مجال تدنية المخاطر من خلال إصدار مشروع ادارة المخاطر (ERM) الصادر عن لجنة (COSO) والذى يحث على تبنى إدارة المراجعة الداخلية منهج المراجعة المبنية على المخاطر ، كذلك على ضرورة تبنى المراجعة الداخلية لأنشطة محددة يستطاع بها مساعدة الإدارة التنفيذية فى الإستجابة للمخاطر التى تواجهها ومنها التأكيد على التحديد لمخاطر المنظمة بشكل واضح وصحيح وإدارتها طبقا لطبيعة المخاطر بما يساعد على تدنيتها.

ولما كانت الإدارة الجمركية تواجه بمخاطر متعددة ولاسيما المالية منها ، فيما يتعلق بتنفيذ الإجراءات الجمركية ، كالمعاينة والفحص والإفراج الجمركى وغيرها ، والتى تتم باستخدام الحواسب الإلكترونية فى كافة المجالات الجمركية والأنظمة

المختلفة بها ، فقد دفع ذلك إلى إنشاء إدارات مستحدثة فى الجمارك : هى إدارة المخاطر الجمركية وإدارة المراجعة الحسابية اللاحقة، وإدارة الاستخبارات. الا أن نظام المراجعة الداخلية الإلكترونية يواجه قصورا شديدا فى ملاحقة التغيير الهيكلى لإدارة مصلحة الجمارك ، مما يدفعنا إلى طرح العديد من التساؤلات منها:

1. هل يمكن لنظام المراجعة الداخلية الإلكترونية أن يساهم فى تفعيل دور إدارة المخاطر بالإدارة الجمركية على مستوى مصلحة الجمارك المصرية.
2. ما مدى إمكانية تطوير نظام المراجعة الداخلية الإلكترونية لتخفيض المخاطر الجمركية بالإدارة الجمركية على مستوى مصلحة الجمارك.

وبناء على ما تقدم فإن فكرة هذا البحث ترتكز على تطوير نظام المراجعة الداخلية الإلكترونية لغرض تخفيض المخاطر التى تواجه الإدارة الجمركية ، وبحيث يدفع هذا التطوير إلى زيادة فاعلية دور المراجعة الداخلية الإلكترونية فى مجال إدارة المخاطر لمساعدة الإدارة الجمركية فى فهم المخاطر الجمركية ، ومحاولة تخفيضها بما يساعد على تخفيض فرص الخسائر وتعظيم فرص المكاسب لمصلحة الجمارك.

أهمية البحث:

1. التأكيد على أهمية دور المراجعة الداخلية الإلكترونية فى تخفيض المخاطر الجمركية فى ظل المتغيرات الإقتصادية على المستوى الإقليمى والدولى.
2. الحاجة الى التنظير العلمى لظاهرة المخاطر الجمركية وتبيان الدور الهام لنظام المراجعة الداخلية الإلكترونية لتخفيضها بالإدارة الجمركية.
3. مواجهة المخاطر الجمركية التى تمثل متغيرا هاما فى تدنى الحصيلة الجمركية باعتبارها أحد الموارد السيادية للدولة لتنفيذ خططها الاقتصادية

والاجتماعية ، حيث أن تطوير نظام المراجعة الداخلية الإلكترونية يحقق وفورات فى التكلفة وزيادة الموارد السيادية.

4. تتركز الأهمية العلمية فى اقتراح مدخل او إطار يساهم فى تطوير نظام المراجعة الداخلية الإلكترونية لتحقيق تخفيض المخاطر ، ولاسيما فى ظل الاهتمام العلمى من قبل المنظمات العلمية والبحثية والمهنية بها.

أهداف البحث:

فى ضوء مشكلة البحث وأهميته تتبلور أهدافه فيما يلى:

1. تبيان ظاهرة المخاطر الجمركية والدور التأثيرى لنظام المراجعة الداخلية الإلكترونية فى إدارة تلك المخاطر وذلك للوقوف على أوجه السلبيات والإيجابيات لهذا النظام.
2. إقتراح مدخل علمى لتطوير نظام المراجعة الداخلية الإلكترونية لتخفيض المخاطر الجمركية يمكن تطبيقه على الإدارة الجمركية.
3. إجراء دراسة ميدانية لتبيان مدى قبول المدخل المقترح لتطوير نظام المراجعة الداخلية الإلكترونية فى الواقع العملى لمصلحة الجمارك.

منهج البحث:

على ضوء طبيعة البحث وأهميته وأهدافه سوف يتبع الباحث المنهج الإستقرائى والمنهج الاستنباطى ، حيث يستخدم المنهج الإستقرائى فى إستقراء الدراسات التى ترتبط بموضوع البحث والتى تناولت الفكر المحاسبى والمراجعى فى مجال إدارة المخاطر وعلاقتها بنظام المراجعة الداخلية وكيفية تطويرها باستخدام الحواسب الإلكترونية ، وذلك من خلال الاطلاع على أحدث الإصدارات من المراجع العربية والأجنبية ، كما سيتم استخدام المنهج الإستنباطى لغرض بناء المدخل المقترح لتطوير

نظام المراجعة الداخلية الإلكترونية ، فى ضوء حوسبة الأنشطة الجمركية ، وذلك من خلال التطبيق العملى للمدخل المقترح على الإدارة الجمركية لمصلحة الجمارك.

فروض البحث:

1. نظـام المراجعـة الداخليـة الإلكترونيـة بوضـعه الحـالى لا يـؤدى إلـى تدنيـة المخاطر الجمركية مما يحتم تطويره.
2. تطـوير نظـام المراجعـة الداخليـة الإلكترونيـة يـؤدى الـى تدنيـة المخـاطر الجمركية.
3. يؤدى تطبيق المدخل المقترح ميدانيا الى تفعيل وتبيان دور نظام المراجعة الداخلية الإلكترونية الى تدنية المخاطر الجمركية بمصلحة الجمارك.

خطة البحث:

على ضوء طبيعة البحث وأهميته وأهدافه تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول على النحو التالى :

الفصـل الأول: تقيـيم نظـام المراجعـة الداخليـة الإلكترونيـة فـى تخفـيض المخـاطر الجمركيـة ويتنـاول مفهـوم المخـاطر وأنواعهـا وتبيـان إجـراءات المراجعـة الإلكترونيـة الحالى فيما يتعلق بإدارة المخاطر الجمركية.

الفصل الثانى: المدخل المقترح لتطوير نظام المراجعة الداخلية الإلكترونية لتخفيض المخاطر الجمركية

الفصل الثالث: المدخل التطبيقى لتطوير نظام المراجعة الداخلية الإلكترونية لتخفيض المخاطر الجمركية

الفصل الرابع : الدراسة الميدانية لتطبيق المدخل المقترح لتخفيض المخاطر الجمركية 0حيث تم إجراء الدراسة على عينة ذات علاقة بالمخاطر الجمركية ، وتم استخدام

استمارة استبيان وإجراء التحليل العلمى لنتائج الدراسة الميدانية من خلال استخدام أساليب التحليل الإحصائى وبرامج SPSS.

الدراسات الأدبية السابقة :

يؤكد الاهتمام المحاسبى والمراجعى بظاهرة المخاطر من خلال التقرير الصادر عن المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين فى عام 1987 والذى يشير فيه إلى ضرورة قيام المنظمات بالإفصاح المحاسبى عن المخاطر ومصادر عدم التأكد المحيطة بأنشطتها ، كما تلاه تقرير اللجنه التنفيذيه لصياغة المعايير التابعة للمعهد السابق بإصدارها تقرير عام 1994 والتى أوصت فيه بضرورة الإفصاح عن المخاطر ومصادر عدم التأكد المرتبطين بأنشطة وعمليات المنظمه ، بل أكد التقرير على ضرورة وجود حاجة للإفصاح المحاسبى عن المخاطر التى تؤثر بشكل جوهرى على المعلومات الواردة بالقوائم المالية ، طالما أن هذا التأثير يتوقع حدوثه فى المستقبل القريب ، واستقر التقرير على اعتبار سنه واحده تاليه لصدور القوائم المالية بمثابة مدى زمنى كاف لمفهوم المستقبل القريب.

وتأكيدًا للدور المحاسبى والمراجعى فى مجال إدارة المخاطر أشار مجلس معايير المحاسبه البريطانى ABS إلى تلك المخاطر فى إطار إصداره للمعيار SSPA25 والمسمى معيار القوائم المالية القطاعية ، حيث أكد على ضرورة الإفصاح عن المخاطر التى يتعرض لها القطاع محل الإفصاح المحاسبى ، كما استحوذت إدارة المخاطر اهتمام معايير المحاسبة المالية الدولية IFRS 32,39 ومعايير المحاسبة البريطانية FRS 4/13 ، وكذلك معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB11,133

حيث توصى تلك المعايير بالاعتماد على الإفصاح الوصفى أو الكمى عن المخاطر (د/مصطفى محمد كمال)0 كما يعزز اهمية ظاهرة المخاطر معايير المحاسبة

المصرية والتى أصدرتها وزارة الإستثمار فى أبريل 2007 ، حيث نجد أنها تتناغم مع الإصدارات الجديدة للمعايير المحاسبية المالية الدولية ، إذ وضح من خلال عدة معايير بالمطالبة بضرورة الإفصاح عن المخاطر ، وقدمت اقتراحات تتشابه إلى حد ما مع المعايير الدولية بشأن الإفصاح المحاسبى عن المخاطر0 (وزارة الاستثمار، معايير المحاسبة المصرية، ٢٠٠٧)

وتأسيسا على ما سبق تناول الفكر المحاسبى والمراجعى ظاهرة المخاطر على النحو التالى :

1- دراسة (عبد العظيم, 2017): تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف أدوار المراجعة الداخلية التى تسمح بتحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ودورها فى إدارة المخاطر, وعلاقتها مع أطراف الحوكمة الأخرى، ودور المراجعة الداخلية فى تطوير كفاءة وفعالية بيئة الرقابة الداخلية التى تعتبر المكون الأساسى لنظام الرقابة الداخلية المطبق داخل الشركة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين دور المراجعة الداخلية وتحقيق كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية وبين خصائصها, وبين متطلبات الحوكمة وجودة المراجعة الداخلية فى دعم إدارة المخاطر.

2- دراسة (السجيني، 2016): هدف هذه الدراسة إلى محاولة تطوير دور المراجعة الداخلية فى تقييم إدارة المخاطر بالوحدات الحكومية، خلال دراسة وتحليل المخاطر التى قد تتعرض لها الوحدات الحكومية وبيان ماهية وأهمية إدارة المخاطر فى تلك الوحدات، ودراسة وتحليل التطورات الحديثة فى ممارسة مهنة المراجعة الداخلية، وتحديد دور المراجعة الداخلية فى تفعيل إدارة المخاطر فى الوحدات الحكومية، وتحديد متطلبات تفعيل دور المراجعة الداخلية فى تقييم إدارة المخاطر الوحدات الحكومية. وتوصلت الدراسة إلى أن

دور المراجعة الداخلية يساهم فى تحديد المخاطر التى تتعرض لها الوحدة الحكومية، ووجود ارتباط طردى بين محور دور المراجعة الداخلية فى إدارة المخاطر ومتطلبات دور المراجعة الداخلية فى تقييم إدارة المخاطر فى الوحدات الحكومية، ووجود ارتباط معنوى إيجابى بين دور المراجعة الداخلية وتوفير التأهيل العلمى المناسب للمراجع الداخلي، ووجود ارتباط بين جميع محاور متطلبات المراجعة الداخلية ودور المراجعة الداخلية فى تقييم إدارة المخاطر فى الوحدات الحكومية، وعدم وجود فروق دالة إحصائيا بين آراء مديرى وأعضاء المراجعين الداخليين ومدراء ومعاونى الإدارة العليا والمدراء والمعاونين الماليين فى دور المراجعة الداخلية فى تقييم إدارة المخاطر فى الوحدات الحكومية وتحديد متطلبات المراجعة الداخلية. وتوصى الدراسة إلى ضرورة تفعيل دور المراجعة الداخلية فى الوحدات الحكومية وفقا لتطورات التى طرأت عليها، وعلى رأسها المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وتهيئة البيئة المناسبة مع توفير الموارد المالية المناسبة لها وتوفير هيكل تنظيمى مستقل، وضرورة أن تتبنى الوحدات الحكومية إنشاء إدارة مخاطر فعالة من خلال توفير الموقع المناسب، وتوفير التمويل الكافي، والتدريب المناسب لعاملين فى إدارة المخاطر، وأن تقوم بإعداد سجل للمخاطر خاص بالوحدة.

3- دراسة (المنوفي، 2015): استهدفت هذه الدراسة تطوير أداء المراجع ومسؤوليته بالتقرير عن تقييم هيكل الرقابة الداخلية فى ظل توصيات لجنة (COSO) وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية الأثر الايجابى من تطوير مسؤوليات المراجع الخارجى على مستخدمى القوائم المالية بالنسبة للمستثمرين ومانحى الائتمان. وأوصت الدراسة بضرورة أن يتضمن تقرير المراجع الخارجى تأكيدا لكفاية وفعالية هيكل الرقابة الداخلية على عمليات إعداد

التقارير المالية ودوره الفعال فى تقييم هيكل الرقابة الداخلية سواء بإضافة عدد من الفقرات لتقريره أو بعمل تقرير مستقل.

4- دراسة (جميل، 2014): هدفت الدراسة إلى تطبيق المفاهيم الحديثة للرقابة الداخلية وفق إطار COSO لإدارة المخاطر فى معمل الألبسة الرجالية فى العراق من خلال إطار إدارة المخاطر وربط أهداف الرقابة الداخلية بها وفق ERMبأهداف الوحدة الاقتصادية وكيفية تحديد وقياس المخاطر المحيطة بها واجراءات الإدارة للحد من تلك المخاطر تلك المخاطر. وتوصلت إلى اقتراح آلية عمل إطار ERM نحو استباق الحدث لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للوحدة الاقتصادية من خلال تركيز إجراءاته على منع حدوث المخاطر قبل وقوعها وطرق معالجتها. وأوصت الدراسة بضرورة تشكيل إدارة مخاطر مستقلة فى الهيكل التنظيمى تعمل على قراءة المتغيرات فى بيئة الأعمال لتحديد الفرص والمخاطر وادارتها لتحقيق اهداف الوحدات الاقتصادية.

ويتضح من خلال الدراسات السابقة بأن عملية تقييم المخاطر أصبحت من صميم أعمال المراجعة الداخلية ، تسمح للمراجع بالتركيز على المجالات ذات الخطر المرتفع فى الوقت الذى يبذل فيه مجهودا أقل فى مجالات الأقل خطرا ، كما توجد تطورات بشأن موضوع الرقابه الداخلية ، والتى تعتبر المراجعة الداخلية إحدى أركانها ، حيث لم يعد لها وجود مستقل كما كانت فى الماضى القريب ، بل أصبحت جزءا من إطار إدارة المخاطر .

كما تشير الدراسات السابقة اهتمامها الصريح بظاهرة المخاطر بشتى صورها المتعددة ، فقد ركزت على ماهيتها وعلاقة المراجعة الداخلية بها ، كما قدمت بعض الدراسات نموذجا للعلاقة بينهما ، والدور الذى يمكن أن تلعبه المراجعة الداخلية فى

إدارة المخاطر بالمنظمة ، كما أكدت دراسات أخرى على مكونات الإطار الكامل لتلك الإدارة.

ويرى الباحث أن هذه الدراسات بها بعض أوجه قصور يمكن تبيانها فيما يلى :

1 – لم تتناول ظاهرة المخاطر والدور الذى يمكن أن يلعبه نظام المراجعة الداخلية الإلكترونية لتخفيضها ولاسيما فى المنظمات الحكومية كمصلحة الجمارك.

2 – لم تقدم هذه الدراسات والبحوث مدخلا متكاملا لتطوير نظام المراجعة الداخلية الإلكترونية وهو يمثل محور ارتكاز هذا البحث .

3 – عدم تناول الدراسات السابقه التنظير العلمى لظاهرة المخاطر من زاوية علاقتها بنظام المراجعة الداخلية الإلكترونية ، وذلك فى إطار علمى.

وبناء على ذلك فإن الإضافة العلمية لهذا البحث تكمن فى أن يساهم البحث فى توجيه إهتمام الباحثين لحتمية اجراء التطوير لنظام المراجعة الداخلية الإلكترونية فى المصالح الحكومية، خاصة مصلحة الجمارك .

الفصل الأول

ماهية المخاطر وأنواعها والتحديات التى تواجهها فى المنظمات الحكومية

تعتبر المخاطر من أهم التحديدات التى تواجه المنظمات وتعمل على التصدى لها ، ومحاولة التخلص منها ، وتجنب حدوثها مستقبلا ، وتنشأ المخاطر نتيجة لعدم التأكد وللتغيرات البيئيه والإقتصاديه والتكنولوجية ، وسوف يتناول الباحث مفهوم المخاطر وأنواعها وأهداف إدارة المخاطر ثم عرض للدراسه الانتقادية لنظام المراجعة الداخلية الإلكترونية فى تدنية المخاطر الجمركية .

أولا: ما هى المخاطر الجمركية :

يشير Jorion,1999 بأن المخاطر تنشأ عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية لها غير محددة. والمخاطر كمصطلح يرجع جذورها اللغوية الى الأدب الإيطالى حيثما عرفت بمصطلح Risicare ومصدرها اللغوى هو مصطلح الخطر (د.طارق عبد العال،٢٠٠٥).

والمخاطر تشير الى الأحداث المستقبليه المتوقع حدوثها والتى تؤثر سلبيا على نتائج المنظمة وأهدافها وخططها واستراتيجيتها ، وهذا ما يراه أحد الباحثين فى أن للخطر ثلاثة جوانب هم الخوف الشديد Dread وعدم المعرفة (Unkown) واخيرا المكسب والعائد المحقق (Gain) (د. مصطفى محمد كمال، ٢٠٠٧).

وترى نهال الجندى : بأن المخاطر تشير إلى الأحداث المستقبلية المتوقع حدوثها والتى تؤثر سلبا على نتائج المنظمة وأهدافها وخططها وتغطى المخاطر جميع العمليات ، وتنشأ نتيجة لعدم التأكد ويوجد عوامل داخلية تتعلق بطبيعة النشاط

للمنظمة وكفاءة العملين بها ، وعوامل أخرى خارجيه ترتبط بالظروف الاقتصادية والتطورات التكنولوجية والتشريعية الجديدة (د. نهال الجندي،٢٠٠٨) .

كما قدم معهد المراجعين (IIA,2004) فى الولايات المتحدة الأمريكية اعتمادا على الإطار الصادر من

(COSO/2002) تعريفا لإدارة المخاطر بأنها :

هيكل متناسق من العمليات تتم فى إطار عدة مجموعات متكاملة من العمليات والإجراءات المتتابعة فى المنظمة ، بغرض الوقوف على المتغيرات المؤثرة على الأهداف من حيث التقييم والتقرير عنها ، ويمكن حصرها فى ثلاثة متغيرات هم الاستجابات والتهديدات والفرص.

وطبقا للإطار المتكامل فى إدارة المخاطر والصادر عن (COSO) فى عام 2004 بعنوان إدارة مخاطر المشروع (COSO,2004) حيث عرفت اللجنة إدارة المخاطر بأنها :

عملية تنفيذ بواسطة مجلس إدارة المنظمة والإدارة وكل الأفراد ، لتطبيق الاستراتيجية الموضوعة عبر المنظمة ، ومصممه لتحديد الأحداث المحتملة التى تؤثر على المنظمة وإدارة الخطر لكى يكون ضمن المخاطر المقبولة ، لتوفير تأكيد معقول بالنسبة لإنجاز الأهداف التالية :

1 – الاستراتيجية : الأهداف عالية المستوى ، الوقوف معها ودعمها .

2 – العمليات : كفاءة وفعالية استخدام الموارد .

3 – التقارير : الاعتماد على التقارير .

4 – الإذعان : الإذعان للقوانين والأنظمة المطبقة .

كما حددت ثمانية مكونات لها من خلال إضافة مكون جديد اطلق عليه وضع الأهداف.

وفى إطار تلك الجهود التى بذلت من قبل لجنة بازل المشرفة على البنوك ، وما نتج عنها من إصدارات خلال الفترة (BIS 1997 2006) عرفت إدارة المخاطر من منظور حقوق وموارد المنظمة المصرفية بأنها تلك العملية التى تحافظ وتوفر الحماية لموارد وأصول وممتلكات المنظمة ، فهى تمثل الوظيفة الإدارية للأعمال والتى يمكن أن تتحقق من خلال منهج علمى متكامل للتعامل مع أية مخاطر يمكن أن تتعرض لها المنظمة (Basel,1997) وفى هذا السياق يشير أحد الباحثين بأن إدارة المخاطر تعرف بأنها : القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق الأهداف المنشودة بما تشمله من اتخاذ قرارات تحقق نسبه مرضيه من الأهداف المرجحة للمخاطر (د.أحمد حلمى جمعة،٢٠٠٧،ص٥٥).

وقد يرى الباحث بأن ماهية المخاطر السابق تقديمها يختلف عن مفهوم خطر المراجعة المتعارف عليها والذى عرفته معايير المراجعة على أنها فشل المراجع بدون قصد فى تعديل رأيه فى القوائم المالية بطريقه ملائمه رغم أن هذه القوائم محرفه تحريفا جوهريا (د.أحمد حلمى جمعة،٢٠٠٧،ص١١٤-١١٦) ويضيف AICPA بأن هذا الخطر يرجع بأن يستنتج المراجع بأن القوائم المالية عادلة ، ويصدر حكما غير مقيد بذلك وفى الحقيقة أن تلك القوائم محرفه جوهريا (وليام توماس، ص ٢٨-٣٠) .

وفى ظل مدخل المراجعة على أساس المخاطر أصبح ينظر الى مفهوم المراجعة على أنها نشاط لتقليل المخاطر ، ولذلك عرفها أحد الباحثين بأنها عملية تقليل المخاطر فى المعلومات الى مستوى مقبول اجتماعيا وتقديمها الى مستخدمى القوائم المالية حيث يقع النشاط الإقتصادى فى ظروف متعددة من المخاطر ، وأن

المراجعين يؤدون مهام كثيرة الغرض الأساسى لها هو تقليل المخاطر فى إعطاء رأى غير صحيح عن القوائم الماليه (سهى السيد فرج، ٢٠٠٧) .

وبشكل عام يرى الباحث بأن إدارة المخاطر تعتبر عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير استراتيجيتها لحسن إدارتها وبحيث يتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر الى جهة أخرى ، وتجنبها وتقليل آثارها السلبيه وقبول بعض أو كل تبعتها ، كما يرى الباحث ان ادارة المخاطر تعتمد بشكل رسمى على تحديد ماهية المخاطره وتقييم فعالية نظام الرقابه الداخليه فى إدارة المخاطر مع التركيز على نواحى القصور أو الضعف فى الرقابه الداخليه للإ بلاغ عنها .

وتأسيسا على ذلك تم تقسيم المخاطر الى :

1 – المخاطر المالية :

وهى المخاطر المرتبطه بالإستثمار والإئتمان والمقدرة على السداد وهى تتضمن مخاطر السيوله والإئتمان وسداد الديون بالإضافه الى مخاطر سعر الفائده وسعر الصرف .

2 – المخاطر التشغيليه :

وهى تلك المخاطر التى تؤثر سلبيا على إيرادات ورأسمال المنظمه وتنشأ نتيجة إتخاذ قرارات خاطئه غير مواكبه للتغيرات الحديثه وذلك بالإضافه الى ضعف نظم الرقابه الداخليه وعدم كفاءة نظم المعلومات وتتضمن المخاطر التشغيليه والمخاطر المعلوماتيه .

3 – المخاطر الإستراتيجيه :

وهى تلك المخاطر المتعلقه بالتغيرات فى البيئه التنافسيه والصناعيه التى تعمل فى مجالها المنظمه ، كذلك التغيرات فى قطاعات واعداد وطلبات العملاء وهى تتضمن تلك المخاطر الخارجه عن سيطرة المنظمه كا القوانين السياسيه .

4 – المخاطر المعنويه :

تلك التى تنشأ من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخليه فى المنظمه والأطراف الخارجيه وغالبا ما يبرر هذا النوع من المخاطر فى حالة تعارض المصالح بين الأطراف المتعاقده الداخليه والخارجيه (Dallas,M.,2008) .

ويرى الباحث بأن مصادر المخاطر متعدده بالإدارة الجمركيه فقد تأتى المخاطر مما يلى :

1 – المعالجات الخاطئه للبيانات الجمركيه نتيجة إدخال عناصر غير صحيحه أو نتيجة الإعتماد على أنظمه وبرامج غير دقيقه .

2 – الوصول غير المصرح به للبيا نات الذى قد يؤدى الى إتلاف البيانات أو تغيير غير مناسب فى البيانات الجمركيه .

3 – إختلاف المهام للعمل الجمركى مما يصعب معه تحقيق الفصل لها ، وذلك اذا سمح لموظفى الإدارة الإلكترونيه على أحقية استخدام المعلومات لمخرجات النظام .

4 – حدوث تغيرات مفاجئه غير مصرح بها فى الأنظمه الرئيسيه والبيانات والملفات الرئيسيه .

5 – إن عناصر نظام المعلومات الجمركيه والخاص باتخاذ الإجراءات الجمركيه قد يواجه معوقات عند التنفيذ باعتباره يشمل النظام المحاسبى الجمركى المتضمن العديد

من الإجراءات والسجلات والتى أنشأت لمباشرة التسجيل ومعالجة وتقديم التقارير حول معاملات العملاء .

وتعد تلك المخاطر مصدرا للخساره المتوقعه أو غير المتوقعة وخاصة فيما يتعلق منها بالمستقبل با عتبارها غير مؤكده الحدوث ، مما يتطلب ضرورة السيطره عليها .

وإنطلاقا مما سبق يتضح أن إدارة المخاطر بالإداره الجمركيه تهدف الى ما يلى :

أ – دعم التخطيط الإستراتيجى والتشغيلى وعمليات ا تخاذ القرار .

ب – دعم الإستخدام الكفء للموارد .

ج – إدراك سريع لكل الفرص الجديدة المتاحه وإتخاذ الإحتياطيات اللازمه لتجنب التهديدات .

د – تعزيزالإتصال بين جميع مستويات المنظمة .

تحسين عملية تفهم وإدراك المخاطر الرئيسيه وإعطاء رؤيه أفضل للمستقبل مما يدعم عملية التحسين المستمر .

لذلك يصبح من الأهميه بما كان ذكر الخطوات التى تمر بها عملية إدارة المخاطر ، حيث تمر عملية ادارة المخاطر بعدة خطوات تتمثل فيما يلى :

1 – **التحضير** : ويتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذى سيعتمد فى تقييم المخاطر .

2 – تحديد المخاطر: فى هذه المرحله يتم التعرف على المخاطر ذات الأهميه من خلال مصادرها فالمخاطر عباره عن أحداث عند حجوثها تؤدى المشاكل ، وعليه يمكن أن يبدأ التعرف على المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكله ذاتها .

3 – التقييم: بعد التعرف على أنواع المخاطر المحتمله يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث قدرتها فى إحداث الخسئر واحتمال حدوثها ، وفى مرحلة التقييم يتم التعامل مع المخاطر من خلال أربعة مجموعات هم النقل والتجنيب والتقليص والقبول .

4 – وضع الخطة: ويتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعه الطرق التى ستتبع للتعامل مع المخاطر .

5 – التنفيذ: ويتم فى هذه المرحله إتباع الطرق المخططه التى تستخدم للتخفيف من آثار المخاطر .

6 – مراجعة وتقييم الخطر: تعد الخطط المبدئيه لإدارة المخاطر ليست كامله ، فمن خلال الممارسه والخبرة والخسائر التى قد تظهر على أرض الواقع ، تظهر الحاجه الىإحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفه المتوفره لإتخاذ قرارات مختلفه ، كل ذلك يتم من خلال التقييم المستمر للخطة الموضوعه لإدارة المخاطر .

ولقد شهدت مصلحة الجمارك فى الفترة الأخيره تطويرا كبيرا فى القانون الجمركى والإجراءات الجمركيه ، وكذلك الهيكل التنظيمى للمصلحة وشمل ذلك إستحداث عدد من الإدارات منها ادارة المخاطر وإدارة المراجعة اللاحقه وغيرها من الإدارات ، وطبقا لرؤية ورسالة والأهداف الإستراتيجيه للمنظمه العالميه للجمارك من خلال الالزام بضرورة التحول الإلكترونى بادارات الجمارك (شريف صالح محمد، ٢٠٠٩)

حيث بدأ بالفعل الحركة التطويريه بها فى مجال الإجراءات الجمركيه كتمهيد لتنفيذ إحدى آليات الحوكمه بها وهى إنشاء إدارة المخاطر الجمركيه وتم تحديد إختصاص لها فى ضوء القرار الإدارى ٢٠٠٣/٧١ بانشاء إدارة المخاطر الجمركيه وكذلك صدور القرار الإدارى بتشكيل ادارة المخاطر وادارة التحريات ، والمراجعة اللاحقة وتحديد اختصاص كل إدارة ، **وتتركز مهام ادارة المخاطر فى مصلحة الجمارك فيما يلى :**

1 – وضع إطار العمل وتنظيمه فى ادارة المخاطر وتحديد دور الجمارك واولويتتها .

2 – تحديد المخاطر التى تواجه وتعوق المصلحة فى تحقيق أهدافها على المستوى الإستراتيجى والتنفيذى والتكتيكى.

3 – تحليل المخاطر من خلال الإستخدام النمطى للمعلومات المتاحه لتحديد مدى تكرار المخاطر وحجم النتائج والتكلفة التى يمكن ينجم من هذا الحدث .

4 – تقييم المخاطر حيث يتم تصنيفها طبقا لأولويات الإدارة وإحتمال حدوثها والعواقب المترتبة عليها .

5 – التعامل مع المخاطر : حيث يتم التعامل مع المخاطر فى ضوء الأولويات المعطه لها ، والموارد المتاحة للمصلحه ، والمستوى الذى يمكن قبول هذه المخاطرة .

وتشير منظمة الجمارك العالمية بأن إدارة المخاطر هى تطبيق منظم للإجراءات والأنشطه المتعلقه بالإدارة الجمركيه والتى تقوم بتزويدها بكافة المعلومات الضروريه ، لمتابعة الرسائل التى تمثل خطوره بشكل جاد ، وتلك الإدارة تعتبر مسئوله عن تنفيذ متابعة النظام (جبريل عبد المنعم،٢٠٠٥) وهنا يأتى دور إدارة المخاطر بتلقى هذه المعلومات من مصادرها المختلفه ، وتحليلها وأخذها فى الإعتبار وتصويب الأخطاء ، وبالتالى تساعد إدارة المخاطر فى تحسين مواقف الحد الأدنى

عن طريق تخفيض التكلفة ومنع الخساره وتحقيق النجاح الشامل للأعمال بما يحقق الأهداف من إدارتها فى تدنية المخاطر .

أهمية المراجعة الداخلية الإلكترونية فى ضوء تخفيض المخاطر :

فى ظل إستخدام الحواسب الإلكترونية فى العمل المحاسبى زادت الحاجة لتطوير نظام المراجعة الداخلية ، حيث أثر ذلك كثيرا فى عملية المراجعة حيث نشأت الحاجة للمراجعه الإلكترونيه من أجل زيادة درجة الموثوقيه فى البيانات التى تجعلها أساسا يعتمد عليه فى عملية إتخاذ القرارات .

وتشير دراسة Andrew& Mikeبأن إستخدام التقنيات الحديثه دعمت وظيفة المراجع الداخلى وتحسينها ، كما أشار Larry بأن تلك التقنيات الحديثه القت بمزيد من المسئوليات على عاتق المراجع الداخلى حيث ينتظر منه تحسين كفاءة حوكمة الشركات والرقابة وإدارة المخاطر.

كما أكد معيار المراجعة الدولى رقم (400) على العلاقة بين تقدير المخاطر والمراجعه الداخليه وأهمية ذلك عند تخطيط عملية المراجعه ، وذلك فى ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات ، ويشير المعيار الدولى للمراجعه رقم (401) بضرورة توافر قدر من المعرفة الكاملة بتقنيه المعلومات بغرض الإعداد والإشراف والمراجعة ، ويتعين على المراجع دراسة ما اذا كانت المهارات المتخصصه بتقنية المعلومات مطلوبه عند أداء عملية المراجعة أم لا . (د. أمين السيد محمد لطفي)

وتأسيسا على ما سبق فإن المراجعه الداخلية فى ظل إستخدامات الحواسب الإلكترونيه يقصد بها :

عملية جمع وتقييم لتحديد فيما اذا كان إستخدام الحاسب يساهم فى حماية أصول المنشأة ويؤكد سلامة بياناتها ويحقق أهدافها بفاعلية ويستخدم مواردها بكفاءة، وحيث

أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت ضروريه وجوهرية للمنظمات ، فتزايدت الحاجة الى مراجعة داخليه الكترونيية (د.أحمد حلمى جمعة،١٩٩٩) .

وتمثل أهمية المراجعه الداخليه الالكترونية فى أنها تمثل إحدى متطلبات المعيار رقم (315) ، والصادر من مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولى ، بأنها تهدف الى التحقق من أن نظام إدارة المخاطر للمنظمة قد تم تصميمه وتشغيله بالكفاءة والطريقة المستهدفه منه ، وأنها تعمل على إمداد المنظمة بكل من :

1. العملية المنهجية والموضوعية اللازمه لتحديد أوجه الضعف والقصور القائمه بنظام إدارة المخاطر ، ووسائل تحديد الإجراءات التصحيحيه وإجراءات المتابعة اللازمه للتحقق من إدراك درجة الكفاءة المطلوبه لإدارة المخاطر .
2. الآليه اللازمه للتحقق من الأنظمة والأنشطه بالمنظمه والسياسات المتبعه قد تم إستيعابها بطريقة سليمه ، وانها تطبق بشكل سليم فى سياق نظام إدارة المخاطر .
3. الطريقة اللازمه التى تحدد نقاط القوة والضعف فى التوقيت المناسب مثل دفع هذه المخاطر .
4. الإطار اللازم لفحص عمليات وأنشطة المنظمة من زاوية تأثيرها على أداء الادارات المختلفه لتدنية المخاطر ومدى تسبب تلك الأنشطة فى حدوث مشكلات المخاطر . (د.خالد عبد المنعم ،٢٠٠٦)

كما يركز المراجع الداخلى إهتمامه فى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات وتحليل المعلومات على النواحى التالية :

أولا : المراجعة المسبقة على المدخلات .

ثانيا : المراجعة على البيا نات الداخله على الكمبيوتر .

ثالثا : المراجعة على برامج الكمبيوتر المستخدمه فى التشغيل .

رابعا : المراجعة على المخرجات من المعلومات وسبل عرضها وتفسيرها (المراجعة اللاحقة) .

ويرى الباحث أن المراجعة الداخلية الإلكترونيه بشقيها اللاحقه والسابقة يمكن أن يمثلا ركنين أساسيين لتطوير نظام المراجعة الداخليه الإلكترونيه لتخفيض المخاطر، وذلك باعتبار أن المراجعة اللاحقه هى تتبع لما بعد التنفيذ الفعلى للغمليات المختلفه ، أما المراجعة المسبقه فهى سابقه على تنفيذ عملية المراجعة من خلال إتمام مراجعه مستنديه ومراجعة اللوائح وغيرها من الإجراءات الأخرى.

تقييم الدور الحالى لنظام المراجعه الداخلية الإلكترونيه فى تخفيض المخاطر الجمركية :

تواجه المنظمة كثير من المخاطر الجوهرية التى تهدد كيانها واستمرارها ، لذلك تسعى الى تخفيضها الى أدنى حد ممكن ، الا أن هذا يستلزم ضرورة توافر اشتراطات لتحقيق رقابه فعاله على المخاطر التى تتعرض لها ، باعتبار أن المراجعة الداخليه الإلكترونية هى إحدى أدوات المنظمه لتحقيق ذلك ، وأن الهيكل التنظيمى هو ركيزه أساسيه لتطبيق نظام المراجعه الداخلية الإلكترونية ، فقد تلاحظ بإن إضافة إدارات جديده لابد وأن يقابله تطوير .

كما أن تلاحظ قصور نظام المراجعة الداخليه الإلكترونيه لأهداف مصلحة الجمارك المتطورة طبقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العالمية ، حيث أصبح دور مصلحة الجمارك هو تحقيق التوازن بين التيسيرات الجمركية التى تمنح للمتعاملين من

ناحية ، والرقابه المفروضة من جانب الجمارك بما يحقق أهدافها من خلال أدوات محوريه وأساسيه ممثله فى القانون الجمركى ، فان هدف الجمارك فى العالم الحديث هو تنشيط التجارة العالميه وتذليل ما قد يعترضها من عقبات .

وتأسيسا على ما سبق يتضح بأن الوضع الحالى لنظام المراجعه الداخليه الإلكترونيه لم يأخذ فى الحسبان عدد من الإجراءات التى تساهم فى تخفيض المخاطر الجمركية بحيث يتم التركيز على المؤشرات الأتيه بهدف :

1. خدمة كبار العملاء .
2. إنشاء قاعدة بيانات للركاب القادمين و المغا درين للمناطق الجمركيه.
3. تفعييل نظام المسار الأخضر بصوره أكثر واقعيه .
4. دراسة أنظمة الإفراج المختلفه وحصر مشاكل التطبيق العملى فى ضوء نظام المخاطر. ووضع الحلول المناسبه لها .
5. انشاء جداول نوعيه لبنود التعريفه الجمركيه والأهداف المختلفة للسلع وفقا لدرجة خطورتها .
6. إنشاء جداول نوعيه للمتعا ملين طبقا للمخالفات الجمركيه التى قد تحدث منهم اثناء اتمام الإجراءات وعند الإفراج .

الفصل الثانى
المدخل النظرى المقترح لتطوير نظام المراجعة الداخلية الإلكترونية لتخفيض المخاطر

يتمثل الهيكل المقترح لتطوير نظام المراجعه الداخليه الإلكترونيه فى عدة عناصر هى المفاهيم والمبادئ والأساليب حيث برزت الحاجه لضرورة تطويرها لتخفيض المخاطر ، ولاسيما فى ظل الإهتمام الأكاديمى والعملى بهذه الظاهره وفى ضوء الدور المعاصر للمراجعه الداخليه الإلكترونيه . مع إستخدام عدة آساليب عند التطبيق للمزج بين المراجعه الداخليه الإلكترونيه وأنظمة المراجعه الى تستخدم فى الجمارك ، إضافة الى عدد من الإجراءات تساعد أنظمة المراجعه الداخليه فى تخفيض المخاطر .

وحتى يستطيع نظام المراجعه الداخليه الإلكترونيه أن يؤدى دوره فى تخفيض المخاطر الجمركيه ، نقترح أن يشتمل الهيكل المقترح على العناصر الآتية :

أولا: المفاهيم :

تعتبر المفاهيم هى البدايه لبناء الهيكل المقترح ، لذا نرى وضع مجموعه من المفاهيم والتى تتناسب مع بيئة العمل فى الجمارك وفى مجال العمل من خلال المخاطر الجمركيه وهى كما يلى :

1 – مفهوم المخاطر الجمركيه :

ويقصد بهذا المفهوم إحتمالات عدم الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمه للعمل الجمركى ، أو أن هذا المفهوم يعبر عنه بالأنشطه والأحداث التى تمنع مصلحة الجمارك من تحقيق أهدافها ، وترتكز المخاطر الجمركيه على مبادئ الميزه التنافسيه من خلال التوازن بين الفشل فى تيسير التجاره الخارجيه وعدم الإلتزام بالقوانين واللوائح الجمركيه

، وكذلك غياب قاعدة بيانات الكترونيه يمكن عن طريقها تتبع أنشطة وعمليات مصلحة الجمارك إستيرادا وتصديرا .

2 – مفهوم الإلتزام التشريعى لأطراف العمل الجمركى :

لضمان توافق كل من الأطراف ذوى المصالح سواء أكانت داخليه أو خارجيه تتعامل مع المنظمه ، يجب ثبات هذا المفهوم لكل الأطراف التى تتعامل مع الأنشطه الجمركيه ، حيث تشترك معها فى عملياتها وأنشطتها طبق للقانون واللوائح المنظمه لتنفيذ تلك الأنشطه .

3 – مفهوم تعدد المخاطر الجمركيه :

وهو من المفاهيم التى تشتمل على مفاهيم حديثه ترتبط بالمخاطر الجمركيه ، حيث تشمل مايلى :

أ – مخاطر التقاضى : من أهم العوامل التى تؤثر على عملية المراجعه الداخليه الإلكترونيه ، إذ قد يمكن عند فشل المراجعه السابقه او اللاحقه للعمليات الجمركيه مما يدعو العميل الى رفع قضايا ضد الإدارة الدمركيه ، ويعتبر خطر التقاضى له تأثير كبير على جودة عملية المراجعه مما يستلزم من المراجعين الداخليين ضرورة الحد من خطر التقاضى .

ب – مخاطر الغرامات : وهى ناجمه عن الغرامات التى تفرض على مصلحة الجمارك من قبل الأطراف الأخرى ذات العلاقه ، عندما تنجم عن ممارسة المراجع الداخلى لعملية المراجعه دون توافر الصفات اللازمه لتأهيله للقيام بتلك العمليه وفشله فيها ، مما يسبب أضرار للإدارة .

ج – مخاطر تشغيليه : يقصد بها المخاطر الناجمه عن الإجراءات التشغيليه التى تنفذها إدارة الجمارك وتأتى من طبيعة عملها .

د – مخاطر ماليه : وهى تتمثل فى المخاطر الناشئه عن عدم الوفاء بالمستحقات الماليه لإدارة الجمارك او الناجمه عن التهريب الجمركى .

هذا بالإضافة الى مجموعه من المفاهيم الأخرى ذات العلاقه مثل مفهوم الخطأ المادى ، ومفاهيم الانتقاء فى الصادرات والواردات ويستخدم فيها الحاسبات الألية .

ثانيا : المبادئ :

المبدأ الأول : بذل العنايه المهنيه الواجبه لتخفيض المخاطر الجمركيه .

المبدأ الثانى : كفاءة وفاعلية مخرجات نظام المراجعه الداخليه الإلكترونيه لتخفيض المخاطر .

المبدأ الثالث : استقلال وحيادية المراجع الداخلى .

المبدأ الرابع : الإتصال الفعال مع الإدارات المختلفه فى المنظمه .

المبدأ الخامس : التقييم المستمر والفعال للمخاطر وفق الجداول الموضوعه .

ويرى الباحث ضرورة إتساق البناء المنهجى لنشاط المراجعه الداخليه مع أركان المفهوم الحديث للمراجعه الداخليه والصادر من المعهد الأمريكى للمراجعين الداخليين والذى ركز على أن نشاط المراجعه الداخليه نشاط موضوعى مستقل يقدم خدمات تأكيد وإستشارات ويهدف الى إضا فه قيمه حقيقيه للمنشأه وتحسين مستوى كفاءة عملياتها ويسهم فى تحقيق أهدافها .

وفى ضوء ذلك فإنه لتفعيل دور نظام المراجعه الداخليه الإلكترونيه لتخفيض المخاطر يجب توافر :

1- ضرورة توفر الفهم المشترك لدى المراجعين الداخليين والأطراف المستفيده من خدماتهم لكيفية جعل المراجعه الداخليه نشاط مضيفا للقيمه يساعد على تدنية المخاطر الى أدنى حد ممكن .

2- النظر لوظيفة المراجعه الداخليه فى ضوء سلسلة القيمه ، ويهدف لتخفيض المخاطر بعلاقتها مع الأطراف المستفيده بدءا من الإداره العليا حتى المتعاملين مع الشركة .

3- تحديد لطبيعة العلاقه بين فريق المراجعه وادارة المنظمة .

4- مدى إقتناع الإدارة والمتعاملين مع فريق المراجعه بدورها فى تدنية المخاطر .

5 – إستخدام آساليب مراجعة الحاسب الحاسب الإلكترونى (المراجعه من خلال الحاسب – المراجعه حول الحاسب) . وسوف نتعرض بالشرح لهذه الأساليب نظرا لأهميتها .

اسلوب المراجعه من خلال الحاسب الألى :

ويستخدم لتنفيذ هذا الأسلوب عدد من آساليب مراجعة الحاسب الإلكترونى التى يمكن أن يستخدمها المراجع ومنها منهج البيانات الإختباريه والمحاكاه المتوازيه ، ويقصد بالأسلوب الأول تشغيل اختبار المراجع للبيانات فى نظام الحاسب الإلكترونى داخل المنظمه ويكون ذلك بصفة أساسيه جزءا من إختبارات الرقابه ، ويهدف الى تحديد ما اذا كانت برامج الحاسب الألى لدى المنظمه يمكنها أن تشغل على نحو صحيح العمليات المرتبطة بالأنشطه المختلفه للمنظمه ، أما أسلوب المحكاه المتوازيه فيقصد به أن تشتمل على إختبار السجلات القائمه على إستخدام المنظمه للحاسب الألكترونى ويكون ذلك بصفة خاصه كااجراء أساس خلال الفتره المحدده للمراجعه (الفين ارينز، ٢٠٠٢)

إن هذا الأسلوب يستخدم للتأكد من صحة التشغيل الداخلى فى ضوء البرنامج المعد ، ويتم ذلك عن طريق المقارنة بين التشغيل الإلكترونى للبيانات، أو تشغيل نفس البيانات باستخدام برنامج كمبيوتر آخر وإجراء المقارنه .

أسلوب المراجعه حول الحاسب الإلكترونى :

هذا الأسلوب من المراجعه الإلكترونيه يتم من خلال مجموعه خطوات كما يلى:

أ- اختيار العينه من المستندات وإجراء المراجعه الشاملة عليها .
ب – تشغيل البيانات الوارده بهذه المستندات يدويا وإستخراج النتائج .
ج – تشغيل نفس البيانات باستخدام الحاسب الألى والحصول على النتائج .
د – المطابقه بين النتائج فى حالة التشغيل الألى .
هـ- إستخدام عملية المراجعه بمقارنة الإجماليات مع العناصر للإطمئنان على صحة البيانات .

<u>ومدخل المراجعة حول الحاسب :</u>

هذا المدخل لا يأخذ فى الاعتبار وجود الحاسب الإلكترونى ولا يستفيد من إمكاناته، وينتهج أسلوباً يتشابه مع خطوات مراجعة الأنظمة المحاسبية اليدوية.

ويقوم هذا الأسلوب على أساس فحص بعض العمليات من خلال المستندات الاصلية، ثم تشغيل هذه العمليات يدوياً بعد التأكد من دقة وسلامة قيمتها المثبتة ضمن عناصر المدخلات مع مقارنة نتائج التشغيل اليدوى لهذه العمليات بقيمة المخرجات لها التى تم الحصول عليها من التشغيل الإلكترونى للبيانات.

ويتضح من ذلك أن مدخل المراجعة حول الحاسب يقوم بمقتضاه المراجع بإجراء الاختبارات الرقابية واختيار العمليات، ومراجعة بعض التسويات لعناصر القوائم المالية بنفس أسلوب الأنظمة اليدوية وبدون استخدام الحاسب الإلكترونى.

وخطوات المراجعة طبقا لهذا المدخل هى تطبيقات للإختبارات الأساسية حيث يقوم المراجع بتجميع أدلة الإثبات الكافية لإبداء الرأى، وأيضا القوائم التفصيلية للمخرجات بالشكل القابل للقراءة، وهذه الاختبارات تقوم على تحليل يقضى بأنه إذا

كانت المدخلات صحيحة والمخرجات أيضاً صحيحة، فإن إجراءات الرقابة الخاصة بالبرامج والأدلة " عملية التشغيل " تكون بالتالى صحيحة.

<u>ويتم استخدام مدخل المراجعة حول الحاسب عند توافر الشروط التالية (مجتمعة):</u>

1) أن يتم الاحتفاظ بالمستندات الاصلية فى صورة مقروءة بمعرفة الشخص بمعنى ألا تكون بلغة الآلة.
2) يجب أن يتم ترتيب وحفظ المستندات بأسلوب يسهل معة استرجاعها فى أى وقت تتطلبه عملية المراجعة.
3) يتم إدراج المخرجات فى قائمة بصورة تفصيلية تمكن المراجع على تتبع عملية معينة من المستندات الأصلية إلى المخرجات والعكس من المخرجات إلى المستندات الأصلية.

وعند عدم توافر أحد هذة الشروط ، فإن المراجع يجب أن يعتمد على الرقابة بواسطة الحاسب الإلكترونى. وهذا المدخل يتأرجح بين التأييد والمعارضة، فهناك رأى يرى أن مدخل المراجعة حول الكمبيوتر منهج مطلوب ومقبول خاصة عندما تكون الاحتياطات المعلوماتية لمنشأة العميل تتطلب اتباع هذا المدخل، وذلك بالاحتفاظ بالمستندات الأصلية والمخرجات التفصيلية، فى حين يرى البعض الآخر أن هذا المدخل يتجاهل نظام (Electronic Data Processing (EDP

التشغيل الإلكترونى للبيانات، عند تجميع أدلة المراجعة، وهذا بلا شك يؤثر على اقتصاديات هذا المدخل فضلاً عن استنفاد جهد ووقت المراجع ويمكن إيضاح مدخل المراجعة حول الحاسب بالشكل التالى:

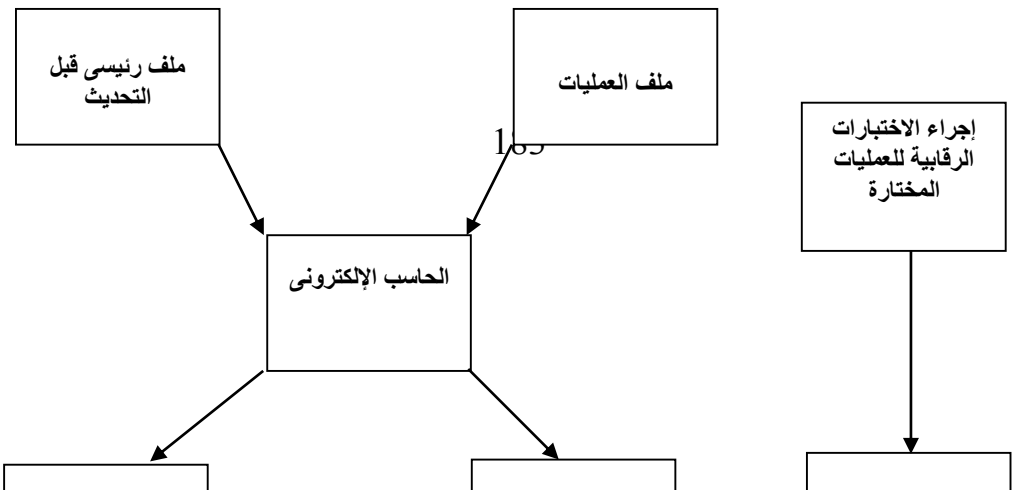

شكل يوضح خطوات عملية المراجعة حول الحاسب الإلكترونى

مدخل المراجعة من خلال الحاسب: Auditing Through the Computer

لاستخدام مدخل المراجعة من خلال الحاسب شرط هام وهو التأهيل العلمى للمراجع فيما يتعلق باستخدام الحاسب الإلكترونى فى المراجعة، خاصة فيما يتعلق بتطبيق اختبارات الالتزام والاختبارات الجوهرية.

وجدير بالذكر أن اختبارات الالتزام تهدف الى الحكم على مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق من حيث نواحى القوى التى تتمثل فى نظم الرقابة الداخلية التى يمكن الاعتماد عليها ولا تتطلب زيادة فى حجم الاختبارات الجوهرية، ومن حيث نواحى الضعف أيضا، وهى نظم فى حجم الاختبارات الجوهرية ، **والمقصود بالاختبارات الجوهرية أو الأساسية** هى تلك الاختبارات التى يقوم المراجع بتصميمها بهدف التوصل إلى قناعة مناسبة بدقة وسلامة وصحة البيانات التى تتضمنها القوائم المالية دون وجود أخطاء.

ويقوم مفهوم مدخل المراجعة من خلال الحاسب على تحليل أنه إذا كانت بيانات المدخلات صحيحة، وكانت عملية التشغيل والمعالجة لهذا البيانات صحيحة، فأن المخرجات تكون بالتالى صحيحة.

وعلى ذلك فإن المراجع يولى عنايته وفق هذا المنهج ببيانات المدخلات وعملية التشغيل.

وهناك العديد من أساليب المراجعة باستخدام الحاسب المتاحة للمراجع ولكن أهم أسلوبين هما(16)

الأسلوب الأول: مدخل اختبار البيانات Test Data Approach

الأسلوب الثانى: مدخل المحاكاة المتوازية Parallel Simulation Approach

أولا: مدخل اختبار البيانات إلكترونياً Test Data Approach

يهدف أسلوب اختبار البيانات إلكترونياً إلى اختبار مدى سلامة برنامج العميل، وتحديد إمكانياتها على التفرقة بين العمليات الصحيحة والعمليات الصورية واكتشاف الأخطاء . (الدورة المحاسبية الكترونيا).

وتقوم هذه الطريقة على أساس قيام المراجع بإجراء عدد محدد من العمليات الوهمية والتى تتشابه مع عمليات العميل الفعلية ثم يقوم بتشغيلها من خلال برامج العميل وحاسباته الإلكترونية.

والعمليات الوهمية التى يجريها المراجع يجب أن تتضمن كافة أنواع الأخطاء التى يمكن أن تقع فى العمليات الفعلية حتى يمكن للمراجع أن يحكم على مدى فعالية وكفاءة برامج العميل، وبعد ذلك يقوم المراجع بمقارنة النتائج الناتجة من تشغيل العمليات الصورية أو الوهمية على برنامج العميل مع المخرجات الناتجة عن استخدام المنشأة لبرامجها.

ويوضح الشكل التالى مدخل اختبار البيانات:

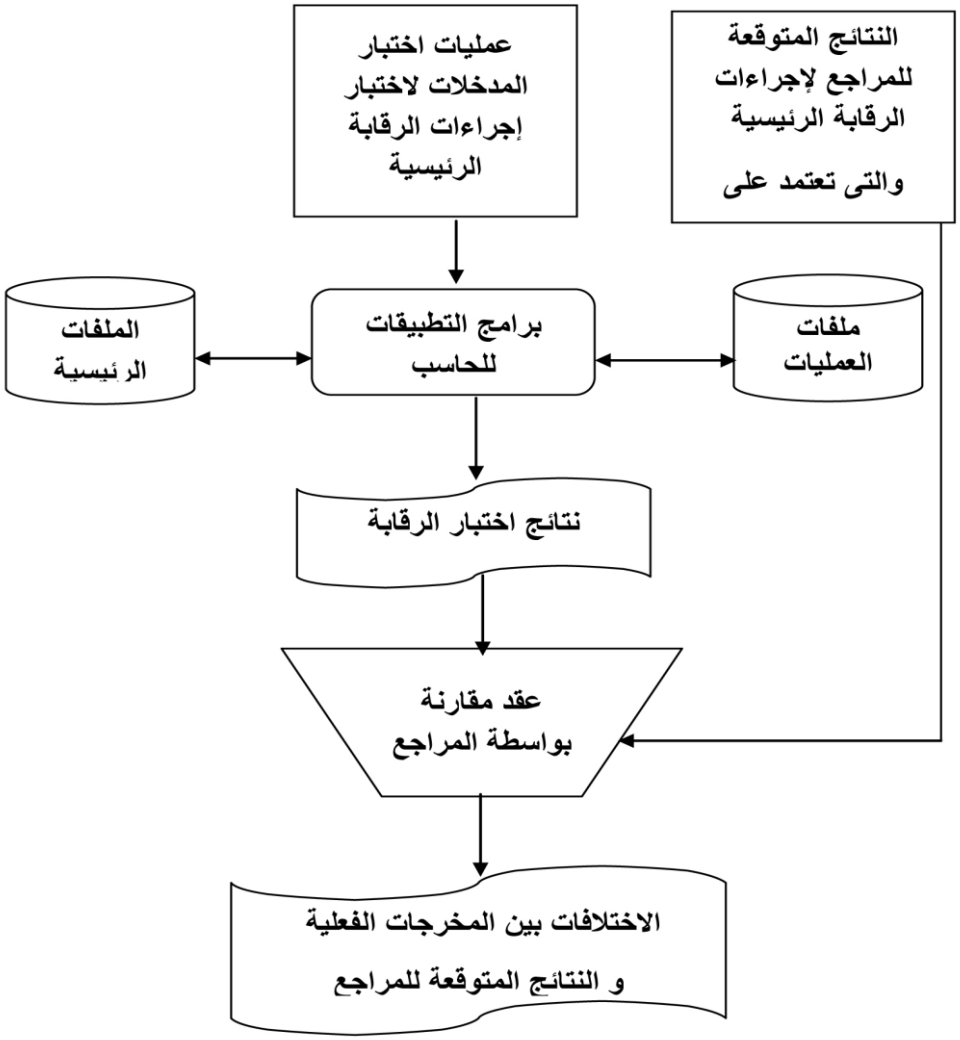

ثانيا: مدخل المحاكاة المتوازية Parallel Simulation Approach

وطبقاً لهذا المدخل يقوم المراجع باختيار بعض العمليات أو البيانات التى تم اختيارها للاختبار من واقع البيانات الفعلية وتشغيلها ببرنامج خاص بالمراجع مخصص لمحاكاة تشغيل العميل للبيانات الفعلية، ثم يعد المراجع تقرير يوضح الفروق والاختلافات. ويوضح الشكل التالى مدخل المحاكاة المتوازية:

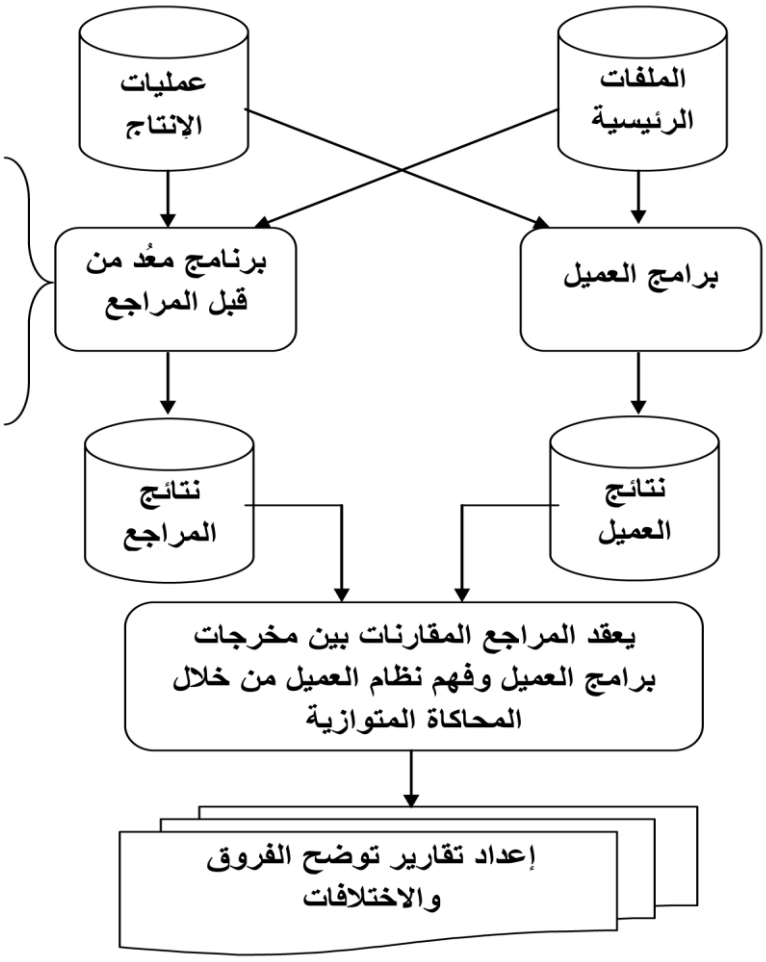

يقوم المراجع بإعداد برامج لمحاكاة كل أو برامج العميل

شكل يوضح مدخل المحاكاة المتوازية Parallel Simulation Approach

يتأسس خطوات المدخل المقترح لتطوير المراجعة الداخلية لتخفيض المخاطر على مجموعه من الإجراءات وهى كالتالى :

1 – تقدير المخاطر وإعداد خطة المراجعة المعتمدة على المخاطر .

2 – تحديد عوامل المخاطر وتصنيف المخاطر فى مجموعات متجانسه .

3 – التحديد وتقييم المخاطر كجزء من عملية المراجعة الداخلية الآلية .

ويمثل تقييم المخاطر مكونا لإجراءات المخاطر وهو مصطلح عام يستخدم فى وصف عملية قياس الناتج الأكثر ترجيحا للفئه من الأحداث أو المواقف أو الخيارات.

ويشير أحد الكتاب أن تقييم المخاطر يمر بالخطوات الآتية : (جمعه 2007)

1 – تعريف حدود ما يتم تقيمه .

2 – تعريف المجازفات والتهديدات ووصفها الكامل .

3 – تحليل تأثيرات المجازفة وتقدير ترجيحات الحدوث .

4 – تقييم قيم المخاطر عن طريق تخصيصها لفئات المخاطر (مرتفع – متوسط – منخفض) .

5– تحديد ما اذا كانت المخاطر مقبولة أو غير مقبولة عن طريق مقارنة قيم المخاطر مع معايير القبول.

6 – تحديد ما اذا كان اجراء المراقبة مطلوبا ، واذا كان هذا هو الحال وما هو الإجراء وكيف .

7 – إعادة تصنيف المخاطر المحتملة وفقا لآثارها المحتملة ، وكلما كان الأثر كبيرا لنوع المخاطر فان درجة خطورتها مرتفعة .

وفى إطار ذلك ركزت الاداره العامه للمخاطر على المؤشرات التالية (شريف صالح 2009)

أ – جداول لخدمة كبار العملاء .

ب – انشاء قاعدة بيانات للركاب المغادرين .

ج – تفعيل مسارات الإفراج الثلاث الأحمر – الأخضر – الأصفر .

د – حصر المشاكل المتعلقه بالتطبيق العملى فى ضوء نظام المخاطر .

هـ – إبشاء جداول نوعيه لبنود التعريفة الجمركيه وفقا لدرجة خطورتها .

الفصل الثالث

المدخل التطبيقى المقترح لتطوير المراجعة الداخليه لإدارة المخاطر لتخفيض المخاطر
بمصلحة الجمارك المصريه

تعد إلإدارة العامه للمخاطر من الإدارات المستحدثه فى مصلحة الجمارك وتعنى الافراج بنظام الانتقاء بمسارات مختلفة (الأخضر – الأصفر – الأحمر) طبقاً لمعايير قياسية تعتمد على تحليل المخاطر التى قد تتعرض لها العمليات الاستيرادية والتصديرية بهدف تقليل زمن الافراج عن البضائع من الدوائر الجمركية وتخفيض تكاليف التخليص الجمركى عليها مما يؤدى الى تخفيض المخاطر الى حدها الأدنى .

ولتطبيق هذا النظام يجب الآخذ فى الاعتبار المحددات الاتية :

– الوضع القانونى . هل التشريع المصرى يسمح بتطبيق مثل هذا النظام ؟

– انشاء ادارة للمخاطر وتحديد اختصاصاتها .

– تحليل المخاطر وتحديد معايير الانتقاء للبضائع المستوردة والبضائع المصدرة وتصميم التطبيقات الالية لتنفيذ النظام .

– اعداد قاعدة بيانات لامداد النظام الالى بالمعلومات المطلوبة للانتقاء .

– وضع الية التنفيذ .

1– الوضع القانونى

تنص المادة 50 من قانون الجمارك 63 لسنة 1966 وتعديلاته على " يتولى الجمرك بعد تسجيل البيان – معاينة البضاعة والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشأها ومطابقتها

للبيان والمستندات المتعلقة وللجمرك معاينة جميع الطرود او عدم معاينتها وفقاً للقواعد التى يصدرها المدير العام للجمرك .

وباستقراء هذا النص يتضح أن المشرع يضع اصلا عاما آلا وهو أحقية الادارة الجمركية فى معاينة البضائع للتحقق من نوعها وقيمتها ومنشأها كما انه اجاز للجمارك عدم المعاينة ولكن بالقواعد التى يصدرها رئيس مصلحة الجمارك . وعليه فان التشريع المصرى جعل من معاينة البضائع أو عدم معاينتها من صلاحيات الادارة الجمركية . وهذا مؤداه ان العمل بنظام المخاطر حيث الافراج بالمسارات المختلفة الأحمر بمعاينة البضائع والأخضر عدم معاينتها أمرا يتفق والنصوص القانونية السارية حالياً .

2- إنشاء إدارة المخاطر

صدر القرار الادارى رقم 71 لسنة 2003 لرئيس مصلحة الجمارك حيث تنص المادة 1 على :-

انشاء ادارة للمخاطر تتبع الادارة العامة لمكافحة التهريب الجمركى بالاسكندرية وهذه الادارة تكون مسئولة عن تنفيذ ومتابعة نظام ادارة المخاطر فى المواقع التجريبية أثناء الفترة التجريبية وعند تصميم تطبيق النظام على مستوى مصلحة الجمارك ولها فى ذلك الاختصاصات الاتية :

أ – الاشراف على تنفيذ نظام ادارة المخاطر على مستوى مصلحة الجمارك .

ب– متابعة التنفيذ ودراسة المعوقات التى تعترض التطبيق الفعلى للنظام .

ج– تلقى البيانات والمعلومات من كافة الجهات التى لها صلة بالعمليات الاستيرادية والتصديرية سواء كانت هذه المعلومات من ادارة التحريات أو من ادارة المراجعة اللاحقة أو من المواقع الجمركية المختلفة.

د – تحليل البيانات والمعلومات للوصول الى نتائج تساعد فى تحديث معايير الانتقاء .

هـ– تحديث معايير الانتقاء على ضوء ما يسفر عنه تحليل المعلومات الواردة للادارة .

و – مراجعة معايير الانتقاء بصفة دورية واجراء التعديل المناسب فى الوقت المناسب .

ز – دراسة حالات التهريب الجمركى التى تتم من خلال الاقرارات الجمركية مثل تزوير المستندات أو الاقرار عن أصناف غير الوارد الفعلى وهكذا .....

ل – تحديث قاعدة البيانات الخاصة بادارة المخاطر

3 – تحليل المخاطر و تحديد معايير الانتقاء

يعتمد نظام ادارة المخاطر على تحديد مسارات للافراج و هى :

- الافراج بالمسار الاخضر حيث لا يتم فتح أو معاينة الطرود أو الحاويات و يفرج مباشرة بعد تقديم ملف الاقرار الجمركى للادارة الجمركية مستوفى كافة البيانات و المستندات المطلوبة .
- الافراج بالمسار الاحمر حيث يتم فحص و معاينة البضائع قبل الافراج عنها استيراديا او تصديريا ظهور علامة المسار الاصفر عند ضرورة استكمال مستندات لم تقدم ضمن ملف الاقرار او استيفاء اجراء معين ضرورى قبل الافراج .

ونظرا لان الافراج بنظام الانتقاء ينطوى على مخاطر كان لابد من دراسة وتحديد معايير للانتقاء تكون قياسية ومجردة بعد دراسة مكمن الخطورة فى العمليات الاستيرادية والتصديرية وبالطبع تختلف معايير الانتقاء فى العمليات الاستيرادية عنها فى العمليات التصديرية .

(ا) معايير الانتقاء فى العملية الاستيرادية :

للوصول الى المعايير القياسية وتحديد درجة خطورتها على الحصيلة والاقتصاد القومى يجب مراعاه الاتى :

- تحديد وحصر العناصر المتصلة بالعملية الاستنيرادية
- تحليل هذه العناصر وتحديد معايير الخطورة فى كل منها ودرجة هذه الخطورة
- ترتيب معايير الخطورة بداية باخطرها ثم اقلها خطورة
- اعطاء كل معيار درجة حسب درجة الخطورة
- تحديد نسبة الخطورة المسموح بها (المسار الاخضر)

وحيث ان العمليات الاستيرادية تنطوى على عناصر عديدة اهمها :

(البضاعة المستوردة – المنشا – المورد – المستورد – ميناء الشحن – المستخلص الجمركى – نظام الافراج الجمركى)

1- البضائع المستوردة

درجة الفرز (جديد – استاندر – مستعمل – استوكات – ..... الخ)

- نوع البضاعة وقيمتها – مدى خضوعها للفحص النوعى و الامنى
- مدى خضوعها لقيود الوقف والحظر
- احتمال خضوع البضاعة لاكثر من بند جمركى بفئات جمركية بفئات جمركية مختلفة او خضوعها لبنود جمركية مزيلة بتخفيضات فى الضرائب والرسوم

وباستقراء هذه العناصر نرى ان

درجة فرز البضاعة غير الاستاندر والجديد تمثل خطوره على الحصيلة نظرا لتضائل قيمة الاستوكات مقارنه بالاستاندر كما ان الاستوكات تحتاج الى معاينة لتحديد قيمتها

– كما ان نوع البضاعة التى تخضع لفئات جمركية منخفضة لا تمثل خطورة مقارنه بالبضائع ذات الفئات الجمركية المرتفعة مما يغرى المستوردين المنحرفين فى الاقرار عن بضائع ذات فئات جمركية منخفضة وهكذا لقيمة البضائع ذات القيمة المرتفعة قد يقر المستوردين عن كميات اقل من الوارد الفعلى

البضائع التى تخضع لكثير من الفحص النوعى والامنى لتحديد مدى صلاحيتها مثل السلع الغذائية او السلع الهندسية فانها يمثل درجة عالية من الخطورة الامر الذى يصعب معه فى كثير من الحالات الافراج عنها دون فحص او معاينة

بعض السلع يحتمل خضوعها لاكثر من بند جمركى بفئات ضريبية مختلفة وايضا فان هذه السلع قد تستخدم فى اكثر من غرض مما يختلف معه الضرائب والرسوم

فمثلاً وحدات التبريد المستخدمة فى مجال التبريد يحصل عنها ضرائب مبيعات بفئات تختلف عنها عند استخدامها فى أعمال التكييف .

1– البضائع المستوردة

وبعد تحليل هذه العناصر يمكن حصر معايير الخطورة الخاصة بالبضائع المستوردة فى الاتى :

– السلع الغذائية التى يتطلب الافراج عنها موافقة الكثير من الجهات الرقابية كما أنها تتعرض للخطر المؤقت نتيجة ظهور أوبئة ببعض الدول .

– البضائع غير الجديدة أو الاستاندر .

– البضائع ذات القيمة المرتفعة والفئات الجمركية المرتفعة . – البضائع المحتمل ادراجها فى اكثر من بند جمركى أو خضوعها لتزييلات تعريفة مخفضة .

– البضائع التى تخضع لقيود وقف أو حظر استيراد .

– البضائع التى لا تقدم عنها بيان عبوة تفصيلى أو فواتير تفصيلية أو مستندات أصلية تمثل خطورة على الحصيلة

2– المنشأ

منشأ البضائع المستوردة قد يمثل درجة من الخطورة على الحصيلة أو الاقتصاد القومى فان البضائع المستوردة من دول صناعية متقدمة لا تمثل خطورة مثل المستوردة من دول نامية أو اقل تقدما لاختلاف القيمة والمواصفات .

كما ان بعض الدول عرف عن مورديها اصدار مستندات مثل الفواتير وشهادات المنشأ غير حقيقية وأيضا بعض الدول قد تدعم صادراتها باصدار قيم غير حقيقية لبضائعها المصدرة **وعليه يمكن ترتيب معايير خطورة المنشأ فى الاتى :**

– واردات الدول النامية ذات الجودة الصناعية المنخفضة اكثر خطورة من واردات الدول الصناعية المتقدمة .

– **واردات الدول التى تدعم صادراتها** وصدر ضدها منشورات غير حقيقية تمثل خطورة على الحصيلة .

– واردات الدول التى عرف عن مورديها اصدار مستندات غير حقيقية تمثل خطورة على الحصيلة.

3– المورد

يمكن حصر عناصر الخطورة بالنسبة للموردين فى الاتى :

– هل المورد منتج أو مكتب تصدير وعادة المنتجين لا يمثلون خطورة مثل مكاتب التصدير .

– تاريخ المورد هل صدر ضده منشورات حظر تعامل.

– هل المورد شركة عالمية ذات سمعه تجارية طيبة .

– هل اعتاد المورد على اصدار فواتير غير حقيقية . – هل البضائع مستوردة من نفس بلد الانتاج أم أن منشأها بلد آخر غير بلد التصدير .

وعليه فان معايير الخطورة بالنسبة للمورد تتمثل فى الاتى :

– المورد غير حسن السمعة والذى اعتاد اصدار فواتير غير حقيقية وصدر ضده منشورات تحذير اكثر خطورة على الحصيلة .

– المورد غير معروف تجاريا ولا يمثل شركة عالمية أكثر خطورة واقل أمانا من الموردين المعروفين عالميا.

– الموردين من دول اعتادت دعم صادراتها أقل أمان من غيرهم .

الموردين المنتجين أكثر امانا من المصدرين التجاريين . كما أن المورد لبضائع منشأها بلد تصديرها أقل خطورة من البضائع المصدرة من غير بلد المنشأ .

4– المستورد

هل المستورد من المستوردين الذين لديهم حجم أعمال كبيرة أم أنه مستورد لأول مرة أو حديث العهد بالاستيراد .

– تاريخ وتعاملات المستورد مع الجمارك هل ارتكب مخالفات تهريب جمركى أو دائم تقديم فواتير غير حقيقية .

– هل المستورد شخص طبيعى أو معنوى أو حكومى أو من الهيئات العامة أو ما يماثلها.

وتحدد معايير خطورة المستوردين فى الآتى :

– المستورد الذى يستورد لأول مرة أو حديث العهد بالاستيراد اكثر خطورة من المستوردين ذات حجم الأعمال الكبيرة والراسخين فى عمليات الاستيرادية .

– المستورد ذات التاريخ الطيب فى التعامل مع الجمارك أقل خطورة ممن غيره.

المستورد الذى سبق له ارتكاب جرائم تهريب أو مخالفات جمركية أكثر خطورة على الحصيلة.

5– ميناء الشحن

هل تم الشحن من بلد الإنتاج.

– هل ميناء الشحن من الموانى طيبة السمعة والتى لا تعرض البضائع المشحونة منها لاجراءات الفحص الأمنى والرقابى .

ولذلك فان :

– البضائع المشحونة من موانى عرف عنها تهريب المخدرات والأسلحة مثلا اكثر خطورة على

الأمن القومى .

البضائع المشحونة من موانى بلد الانتاج اكثر امانا من البضائع المصدرة من غير بلد الانتاج .

6– المستخلص الجمركى

هل المستخلص مستخلص عمومى أو مندوب أو تابع لمكتب .

– حجم أعمال المستخلص هل حديث العهد بالتخليص الجمركى أم قديم فى المهنة .
– هل صدر ضده احكام مخلة بالشرف أو ارتكب عمليات تهريب او مخالفات جمركية .

وعليه فان معايير الخطورة للمستخلص تتمثل فى الاتى :

– المستخلص الجمركى الذى ارتكب مخالفات أو جرائم تهريب يمثل خطورة بالغة على الحصيلة .

المستخلص صاحب المكتب ذو السمعة الطيبة ذو حجم أعمال كبيرة اكثر امانا من المستخلصين الاخرين.

7– نظام الافراج الجمركى

ما هو نظام الافراج الجمركى هل برسم الوارد أو نظم جمركية خاصة وما هو الغرض من الاستيراد .

نظرا لان بعض الرسائل يفرج عنها بنظم جمركية خاصة تتطلب سحب عينات أو مطابقة العينة .

وعليه فالرسائل المفرج عنها بنظام الوارد النهائي والمقدم عنها مستندات اصلية لا تعكس خطورة مثل التى تعكسها المفرج عنها بدون تقديم مستندات أصلية.

كما أن البضائع المفرج عنها بنظام جمركى خاص يتطلب التاكد من العينة أو سحب عينات للمطابقة يصعب الافراج عنها بنظام المسار الأخضر.

كما أن الرسائل المفرج عنها بنظام الترانزيت لا تمثل خطورة لعدم خضوعها لأى قيود استيرادية .

ولا تحصل عنها ضرائب أو رسوم جمركية حيث يتم التحقق فى جمارك الوجهة النهائية

بعد تحديد وحصر العناصر وتحليلها وتحديد معايير الخطورة تكون الخطوة الثالثة والرابعة وهى ترتيب هذه المعايير طبقا لدرجة خطورتها واعطاء كل معيار درجة خطورة مثال

درجة الخطورة	مسلسل	بيـــان
تحدد حسب درجة خطورة كل معيار	.1	البضائع المفرج عنها بنظام السماح المؤقت أو الافراج المؤقت أو اعفاءات أو اتفاقيات تفضيلية .
	.2	السلع الغذائية التى تطلب الكثير من الفحص النوعى وبالتالى سحب عينات للفحص والتحليل
	.3	السلع التى تخضع لقيود الوقف والحظر
	.4	السلع غير الاستاندر (المستعمل – الاستوك – غير الفرز الأول الخ)
	.5	السلع المستوردة من دول تدعم صادراتها وصدر ضدها منشورات اغراق
	.6	السلع ذات القيمة المرتفعة أو فئات تعريفية منخفضة
	.7	السلع المحتمل ادراجها فى اكثر ممن بند جمركى أو تخضع لبنود جمركية مزيلة بتخفيضات أو اعفاءات جمركية أو استيرادية أو رقابية .

	8.	**البضائع المستوردة من موردين غير حسن السمعة واعتادوا اصدار فواتير ومستندات غير حقيقية .**
	9.	**البضائع التى يستوردها مستوردين تتوافر فيهم احد الصفات الاتية :** **- مستورد لأول مرة أو حديث العهد بالاستيراد .** **- ارتكاب جرائم تهريب أو مخالفات جمركية فى اخر ثلاث سنوات.** **- المستندات المقدمة غير أصلية.** **- التى يقوم بالتخليص الجمركى عليها مستخلص غير حسن السمعة ممن ارتكبوا مخالفات أو جرائم خلال آخر ثلاث سنوات أو حديث العهد بالتخليص.**
	10.	**البضائع المشحونة من موانى غير آمنة وتتعرض البضائع الواردة منها للفحص الأمنى والرقابى .**

7- نظام الافراج الجمركى

وبعد ذلك تحديد نسبة الخطورة المسموح بها ولتكن 20 درجة ويجب أن تتدرج النسبة حسب مقتضيات الظروف .

وهناك طريقة أخرى لتحديد معايير الانتقاء بوضع معايير الافراج بالمسار الأحمر وأخرى للافراج بالمسار الأخضر فمثلاً :

اعتبار وجود أى من المعايير العشرة السابقة شرط للافراج بالمسار الأحمر ثم يتم تحديثها أولا بأول.

ويفرج بالمسار الأخضر للواردات التى تتوافر فيها الشروط الآتية مثلا :

– الرسائل المفرج عنها بنظام الترانزيت إلى المستودعات الخارجية – أو المناطق الحرة – المناطق الاقتصادية – دوائر جمركية – منافذ حدودية وذلك بشرط سلامة الأختام والطرود .

– الرسائل الواردة لجهات معفاة من المعاينة .

– الرسائل التى لا تتوافر فيها شروط المسار الأحمر .

– واردات الجهات الحكومية والهيئات العامة بشرط تقديم المستندات الدالة على البضائع الواردة .

ويراعى عند وضع معايير الانتقاء الآتية :

– أن تكون هذه المعايير سرية .

– أن تكون مرنة ومتطورة وقابلة للتحديث .

– اعادة النظر فى المعايير ودرجة خطورتها كل فترة وبصفة دورية .

– تحديث المعايير حسب الظروف الاقتصادية والتغيرات فى الساحة الاستيرادية .

أن تتضمن التطبيقات الآلية نظام يسمح بالاختيار العشوائى لفحص بعض الاقرارات التى تنطبق عليها معايير الافراج بالمسار الأخضر.

– اعادة ترتيب المعايير حسب درجة خطورتها طبقاً للظروف السائدة .

– يمكن أن تختلف المعايير حسب الطبيعة الجمركية للاقليم الجمركى .

4- أعداد قاعدة بيانات

لتنفيذ برنامج ادارة المخاطر بالكفاءة المطلوبة وتحديث معايير الانتقاء حسب متغيرات الظروف يجب اعداد قاعدة بيانات كالاتى :

- بيانات أساسية مدرجة بالنظام الالى لمصلحة الجمارك مثل انظمة الافراج ونوع السلع وجهات العرض النوعية والرقابية وفئات الضريبة والبنود المزيلة بإعفاءات أو تخفيضات .

- بيانات تجمع عن طريق الادارات الأخرى مثل ادارة المراجعة اللاحقة – ادارة التحريات ، وهى بيانات خاصة بالموردين والمستوردين واخباريات عن جرائم تهريب وهكذا ...

- بيانات يجب اعدادها وتغذية الحاسب الالى بها مثل :

- البضائع التى يمكن ادراجها فى اكثر من بند جمركى .
- قائمة المستخلصين المرتكبين لجرائم تهريب أو مخالفات جمركية خلال آخر ثلاث سنوات .
- قائمة المستوردين المرتكبين لجرائم تهريب أو مخالفات جمركية خلال آخر ثلاث سنوات .
- قائمة بأسماء الموانى غير الآمنة .
- قائمة بأسماء الدول التى تدعم صادراتها وصدر ضدها منشورات اغراق وهكذا....
- بيانات عن طريق استمارات استقصاء من المواقع الجمركية .

5- آلية التنفيذ

بداية اذا رغب صاحب الشأن فى معاينة وفحص بضائعه يتقدم بطلب لمدير الجمرك بذلك ، وفى هذه الحالة يكون مسار الافراج أحمر بناء على طلب صاحب الشأن .

أ – يتم اعداد التطبيقات الالية لتنفيذ معايير الانتقاء بحيث :

– تتعامل مع النظام الالى لمصلحة الجمارك والاستعانة بقاعدة بيانات النظام .

– التعامل مع قاعدة البيانات المعدة والمنوه عنها بالبند السابق .

ب– يقوم صاحب الشأن أو من ينيبه بإدراج بيانات الاقرار الجمركى بالحاسب الالى بمصلحة الجمارك باحد طرق الربط الالكترونية ويراعى الاتى :

– ادراج البيانات كاملة ومفردات الفواتير (كميات وأسعار) .

– ادراج نظام الافراج المراد الافراج بموجبه .

– المستندات المقدمة .

– عند ادراج بيانات الاقرار بالحاسب الالى لمصلحة الجمارك سوف يتعامل النظام الالى مع قاعدة البيانات وتطبيقات ادارة المخاطر وبيانات الاقرار لتحديد مسار الافراج (أحمر – أصفر – أخضر)

د – عند تقديم ملف الاقرار لشباك الاستقبال بالادارة الجمركية يقوم موظف الجمارك بالشباك بادراج البيانات الاتية بالنهاية الطرفية الموجودة أمامه :

– رقم الاقرار الجمركى .

– نوع المستندات المقدمة (اصلية – غير اصلية)

هـ– يقوم الحاسب الالى بعد ادراج البيانات الموضحة بالبند 4 ، بإظهار مسار الافراج:

<u>مسار أخضر</u>

يقوم موظف الجمرك بالشباك باخطار صاحب الشان بمسار الافراج وختم ملف الاقرار بخاتم المسار الاخضر وارسال الملف فورا للجنة جمركية مكونة من مأمور تعريفة + مدير تعريفة حيث يقوم مأمور التعريفة بمراجعة كفاية المستندات المرفقة بالملف والتاكد من عدم وجود اخباريات والتاكد من استيفاء وموافقة الجهات الرقابية والامنية ويقوم مدير التعريفة فى حالة المطابقة اعتماد اصل وصورة اذن الافراج ويتم ذلك من خلال مدة تحدد من ثلاثون الى خمسة واربعين دقيقة ، ويمكن لمدير التعريفة لأسباب مبررة العرض على مدير الجمرك بتغيير مسار الافراج إلى مسار أحمر أو تقديم المزيد من المستندات والعينات.

" مثلاً فى حالة الافراج عن رسالة بالمسار الأخضر والقيمة موضحة بالوزن يمكن لمدير الموقع أن يأمر بوزن الجميع عند الصرف أو وزن عينة من الطرود "

يتوجه صاحب الِشأن أو من ينيبه بعد مرور خمسة وأربعون دقيقة لسداد الضرائب والرسوم وتقديم ما يفيد سداد الضرائب لشباك الاستقبال مقابل استلام اذن الافراج والتوجه فورا لصرف الرسالة .

مسار أصفر

عندما لا تقدم المستندات المطلوبة كاملة أو المستندات الأصلية . يعاد الملف لصاحب الشأن لاستكمال المستندات المطلوبة أو تقديم المستندات الأصلية وبعد استكمالها يعاد ادراج رقم الاقرار لتحديد مسار الافراج (أحمر – أخضر) وفى حالة عدم تقديم المستندات المطلوبة أو المستندات الأصلية يفرج عن الاقرار بالمسار الأحمر ويؤشر بذلك بمعرفة موظف شباك الاستقبال .

مسار أحمر

عند ظهور مسار الافراج أحمر يقوم موظف شباك الاستقبال بختم ملف الاقرار بخاتم المسار الاحمر وتوزيع الملفات على لجان التثمين لاجراء عمليات المعاينة والمطابقة ويقوم النظام الالى بطباعة تقرير باسباب الافراج بالمسار الأحمر ويحق لصاحب الشأن استلام صورة من التقرير .

معايير الانتقاء فى العمليات التصديرية

للوصول الى معايير الانتقاء فى العمليات التصديرية يتبع نفس الاسلوب المتبع فى تحديد معايير الانتقاء فى العمليات الاستيرادية .

– صادرات يتم السماح بتصديرها بالمسار الأخضر مثلا :

– الصادرات الوطنية لسلع وطنية بنظام الصادر النهائى بشرط تقديم المستندات الدالة عن الكميات والقيمة وموافقة الجهات الرقابية .

– الصادرات بكافة نظم التصدير التى تمت عليه الاجراءات بالمواقع الانتاجية بشرط وصول هذه المنتجات باختام الحاويات سليمة والطرود بحالة ظاهرية سليمة. – صادرات المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية المصدرة للخارج مباشرة .

– صادرات يتم تصديرها بالمسار الأحمر .

– السلع المصدرة تحت نظام التصدير المؤقت (للاصلاح والاعادة – اجراء عمليات تكميلية عليها بالخارج) والتى تتم عليها الاجراءات بجمارك التصدير .

– السلع المصدرة بنظام اعادة التصدير مثل :

– رسائل سبق دخولها للبلاد بنظام الافراج المؤقت .

– رسائل سبق دخولها للبلاد بنظام السماح المؤقت .

– رسائل مصدرة بنظام رد الضريبة .

ملحوظة :

معايير الانتقاء الموضحة بالدليل على سبيل المثال للاسترشاد بها حيث أن المعايير يجب أن تكون سرية ومرنة ويعاد مراجعتها اولا بأول بمعرفة ادارة المخاطر .

إدارة المراجعة الحسابية اللاحقة

تعريف :

المراجعة الحسابية اللاحقة مراجعة نظامية عميقة ومخططه للاقرارات الجمركية أو لسجلات وحسابات الجهة محل المراجعة على ضوء البيانات المقر عنها بالإقرار الجمركى وتستند إلى النظام التجارى لهذه الجهة وتشمل كافة العمليات المتصلة بالعملية الاستيرادية سواء العمليات النقدية وكشوف البنوك ومراجعة اقرارات القيمة والبند الجمركى والمنشأ وغيرها .

كما تغطى المراجعة اللاحقة عدة عمليات استيرادية بواسطة نفس المستورد خلال فترة زمنية محددة او مراجعة استيراد صنف معين لمستوردين مختلفين خلال فترة زمنية محددة .

كما انه للمراجعة الحسابية اللاحقة دور فى التكامل الضريبى للتأكد من سداد الضرائب والرسوم الجمركية أو المبيعات أو ضرائب الدخل وغيره .

الفرق بين المراجعة الحسابية اللاحقة والمراجعة الداخلية (الفورية قبل الافراج)

الفرق بين المراجعة الحسابية اللاحقة والمراجعة الداخلية (الفورية بعد الافراج)

	المراجعة الفورية	**المراجعة اللاحقة**
وقت تنفيذ المراجعة	**قبل الافراج**	**بعد الافراج**

نطاق المراجعة	الاقرارات الجمركية	الإقـرارات الجمركيـة سـجلات ودفـاتر ومستندات المتعامل مع الجمارك
طريقة المراجعة	مراجعة مستندية	قد تكون مستندية وقد تكون ميدانية
الهـــدف مـــن المراجعة	مراجعــة أعمــال موظــف الجمارك	مكملـة لعمـل مـوظفى الجمـارك للتأكـد من :- * صــحة المســتندات المقدمــة مــن المستورد وللجمارك . * صحة البيانـات المقر عنهـا بـالاقرار الجمركى .
أهم السمات	– مراجعـة فوريـة تكراريـة كثيفة تغطى كافة الاقرارت الجمركية. – غيـر مخططـة وتتسـم بـالتكرار اداؤهـا ازدواج فـى الاجراءات. – تعطــل الافــراج مــن البضـائع لكونهـا تـتم بعـد نهايــة الاجــراءات وقبــل الافراج . – تنحصــر فــى مراجعــة عناصر الاقرار الجمركى.	– مراجعة مخططة وعميقة . – يتعــدى نطاقهــا عناصــر الاقــرار الجمركــى علــى التكامــل الضــريبى وعناصر العملية الاستيرادية. – تسـاعد علـى سـرعة الافـراج مـن البضائع حيث تتم بعد الافراج . – لا تهدف على اعادة التقييم ولا تقيد الاخطـاء وانمـا تهـدف إلـى التأكـد مـن صــحة المســتندات وصــحة البيانــات المقر عنها وتدراك ما قد يحدث من أخطاء .
	– قــد تنطــوى عمليــة المراجعة إلى اعادة التقييم ومطالبـة المتعامـل بفـارق الضرائب والرسوم بمعنى .	

مبررات الاخطاء	**اجتهاديــة بالقيــاس علــى حالات مماثلة**	**واقعيـة تستند إلـى وقائع ماديـة مؤيـدة بمســتندات لــنفس الموضــوع ولــيس بالقياس .**

الفصل الرابــع
الإطار العام للدراسة الميدانية

استخدم الباحث المنهج التجريبى والذى يتطلب استقصاء نفعية المدخل المقترح فى التطبيق العملي، بقصد اختبار فروض الدراسة حيث قام بتصميم استمارة استقصاء لتحقيق هذا الهدف، ولضمان ملئ الإستمارة بطريقة صحيحة بما يتفق وامكانية الاستفادة بما تحتويه من بيانات، قام الباحث بإجراء مقابلات شخصية مع بعض المستقصى منهم ومناقشتهم فيما احتوته الاستمارة من اسئلة دون التأثير عليهم فى ابداء الرأي، وقد صممت الاستمارة بما يمكن من الحصول على البيانات والمعلومات التى تغطى الجوانب الأساسية لهذه الدراسة، وذلك للتأكيد على دور المدخل المقترح لتطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية لتدنية المخاطر الجمركية.

أولا: أهداف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية الى اجراء استقصاء لعناصر التطوير المقترح لنظام المراجعة الداخلية الالكترونية لتدنية المخاطر بمصلحة الجمارك المصرية، وذلك فى ضوء عدة افتراضات تخضع للاختبار الاحصائى حسب منهجية اختبارات الفروض الأحصائية فى هذا الصدد، وان ثبت صحتها دلت على صحة فروض الدراسة، وبناء عليه تهدف الدراسة الميدانية الى اجراء استبيان حول:

١- تقييم نظام المراجعة الداخلية الالكترونية لتخفيض المخاطر الجمركية.

٢- اختبار مدى قبول أو رفض المدخل المقترح لتطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية لتخفيض المخاطر.

ثانيا: فروض الدراسة الميدانية:

يرى الباحث بان فروض الدراسة الميدانية التى يمكن اختبارها لا تختلف عما سبق تقديمه فى البحث وهى تتمثل فى الفروض الثلاثة التالية:

١- نظام المراجعة الداخلية الالكترونية بوضعه الحالى لا يؤدى الى تدنية المخاطر الجمركية مما يحتم ضرورة تطويره.

٢- تطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية يؤدى الى تدنية المخاطر الجمركية.

٣- يؤدى تطبيق المدخل المقترح ميدانيا الى تفعيل وتبيان دور نظام المراجعة الداخلية الالكترونية الى تدنية المخاطر الجمركية بمصلحة الجمارك بجمهورية مصر العربية.

ثالثا: منهج الدراسة:

تقوم الدراسة الميدانية على اساس المنهج التجريبي، حيث تصمم التجربة فيه للتأكد من صحة النتائج المستخرجة من عناصر المدخل المقترح بناء على آراء المستقصى منهم.

رابعا: أسلوب الدراسة الميدانية:

اعتمد الباحث فى جميع البيانات الأولية لإعداد الدراسة الميدانية على أسلوب الاستقصاء، وذلك من خلال تصميم استمارة استقصاء تضم ٤٩ سؤالا بغرض جمع البيانات حول موضوع البحث مقسمة حسب فروض الدراسة الثلاثة، وذلك على النحو التالي:

المجموعة الأولى: السؤال رقم ١ حتى السؤال رقم ٢٣ لاختبار صحة أو عدم صحة الفرض الأول.

المجموعة الثانية: تضم الأسئلة من رقم ٢٤ حتى السؤال رقم ٣٧ لاختبار صحة أو عدم صحة الفرض الثاني.

المجموعة الثالثة: وتضم مجموعة من الأسئلة من٣٨ حتى ٤٩ لاختبار صحة أو عدم صحة الفرض الثالث.

ولقد تم استخدام المقياس الخماسى (point Likert Scale5) للاجابة على الأسئلة الواردة بالقائمة، وتحويل الاجابات الوصفية لعينة الدراسة الى بيانات رقمية طبقا للاوزان التالية:

جدول رقم (٤) المقياس الخماسى " ليكارت"

العبارة	أوافق تماما	أوافق	لاأدري	أرفض	أرفض تماما
الوزن	٥	٤	٣	٢	١

خامسا: مجتمع وعينة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية واختبار الفروض، قام الباحث بتحديد مجتمع الدراسة الميدانية وهو يشمل العاملين فى مصلحة الجمارك فى الادارات الثلاث ذات العلاقة بموضوع المخاطر والمراجعة الداخلية ومصادر المعلومات وهم من الادارات الحديثة لتطوير الهيكل الادارى الجمركي، اضافة الى الأطراف ذات الصلة بالتعامل مع مصلحة الجمارك وهوما يطلق عليهم العملاء، وعليه يتكون مجتمع الدراسة من الفئات التالية:

الأولى: ادارة المخاطر الجمركية.

الثانية: ادارة المراجعة الحسابية اللاحقة.

الثالثة: ادارة دعم المعلومات بمكافحة التهريب الجمركى

الرابعة: المتعاملين.

وتم اختيار عينة الدراسة من تلك الادارات لصعوبة التطبيق العملى على حجم المجتمع الجمركى الذى يضم تلك الادارات، أما فئة العملاء فهم مفردات ممثلة لمستخلصى الجمارك والمصدرين والمستوردين، وقد تم استخدام اسلوب العينة العشوائية البسيطة، حيث تم اختيار ١٢٠ درجة وحدة معاينة مقسمة بطريقة حكمية بينهم. وقد اتبع الباحث اسلوب الفحص الشامل لمجتمع الدراسة، وفضل هذا الأسلوب فى اختيار العينة للأسباب التالية:

- صغر حجم مجتمع الدراسة.

- الدقة فى نتائج التحليل الاحصائي.

وبناء عليه يرى الباحث تناول مجتمع وعينة الدراسة من خلال النقاط التالية:

١- أهمية مجتمع الدراسة الميدانية:

تتمثل أهمية مجتمع الدراسة من خلال الفئات المنتمية اليه كما يلي:

١- فئة العاملين بادارة المخاطر الجمركية: باعتبارها التى تتولى وضع اطار العمل وتنظيمه وتحدد المخاطر حسب درجات أهميتها طبقا لمسارات الافراج الجمركى الثلاثة وتحليلها وتقييمها وكيفية التعامل معها.

٢- فئة العاملين بادارة المراجعة الحسابية اللاحقة: وتكتسب أهميتها من التركيز على التحقق من مدى التزام العملاء بالقوانين والتعليمات واللوائح الجمركية من أجل تحقيق العدالة الجمركية، وتحصيل المستحقات المالية الجمركية حسب القانون من المتعاملين غير الملتزمين مما يساعد على تدنية المخاطر الجمركية.

٣- فئة العاملين بادارة دعم المعلومات بادارة المكافحه : وتكتسب أهميتها من كونها الادارة التى تتولى تكوين قاعدة للمعلومات الجمركية المرتبطة بنظام المخاطر

الجمركية، ومصادرها متعددة ومختلفة حيث تتولى جمع المعلومات عن العملاء الملتزمين وغير الملتزمين باللوائح والقوانين الجمركية.

٤- فئة المتعاملين : وهم المتعاملين مع الجمارك وهم يمثلون كبار العملاء من المستوردين والمصدرين ومستخلصى الجمارك والمصالح الحكومية ذات الصلة بتحصيل الموارد المالية كمصلحة الضريبة العامة على المبيعات ومصلحة الضريبة العامة على الدخل والبنوك.

(ب) تحديد حجم عينة الدراسة:

تم تحديد حجم العينة من الفئات الأربعة المذكورة سابقا لصعوبة التطبيق العملى على مجتمع الدراسة، حيث تم استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة باختيار ١٢٠ مفردة حكميا موزعة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (٥) توزيع حجم العينة حكميا على فئات الدراسة

فئات عينة الدراسة	حجم العينة	الوزن الترجيحي
العاملون بإدارة المخاطر الجمركية	١٥	١٢,٥٪
العاملون بإدارة المراجعة اللاحقة الجمركية	٦٥	٥٤٪
العاملون بإدارة دعم المعلومات	١٥	١٢,٥٪
المتعاملين	٢٥	٢١٪
الاجمالي	١٢٠	١٠٠٪

ويلاحظ بأن نسبة العاملين بادارة المراجعة اللاحقة أكبر من النسب الأخري، وذلك راجعا الى أن تلك الادارة موزعة على مستوى القطاعات المختلفة لمصلحة الجمارك فى مصر، فى حين ان ادارتى دعم المعلومات والمخاطر ، كما أن حجم مفردات

فئة العملاء أكبر من الادارتين نظرا لانها مسحوبة من مجتمع كبير موزع على قطاعات المصلحة الجمركية حسب الموقع الجغرافى لهم.

(ج) جمع البيانات:

قام الباحث بتوزيع قائمة الاستقصاء على مفردات عينة الدراسة للفئات الأربعة، مع شرح الهدف من البحث والغرض من القائمة لضمان جودة المعلومات التى يتم الحصول عليها، ويوضح الجدول التالى بيانا كاملا عن استمارات الاستقصاء الموزعة والمرسلة للفئات الواقع عليها الاختيار والردود عليها.

جدول رقم (٦) توزيع استمارات الاستقصاء والردود عليها

فئات الدراسة	عدد الاستمارات الموزعة	الاستمارات غير المرتدة	الاستمارات المرتدة والصحيحة	النسبة ٪
ادارة المخاطر	١٥	٥	١٠	٦٧
ادارة المراجعة اللاحقة	٦٥	٥	٦٠	٩٢
ادارة دعم المعلومات	١٥	٥	١٠	٦٧
المتعاملين	٢٥	٥	٢٠	٨٠
الاجمالي	١٢٠	٢٠	١٠٠	٨٣,٣

ويتبين من الجدول السابق بأن نسبة الردود على استمارات الاستبيان الموزعة على فئات الدراسة بلغت نسبة ٨٣,٣٪ من الاستمارات المستلمة والصحيحة، وتعتبر نسبة مشجعة لاستخدام تلك الاستمارات فى اجراء التحليل العلمي.

كما أن عينة الدراسة قد سحبت من الادارات الثلاثة اضافة الى فئة العملاء موزعة على المناطق الجمركية فى منطقة القاهرة، والاسكندرية والشرقية فقط.

سادسا: تجميع البيانات:

هناك العديد من الأساليب المتبعة لتجميع البيانات من الواقع العملى ومن أهمها الملاحظة، والمقابلة الشخصية، وقائمة الاستقصاء، ونظرا لتعذر استخدام اسلوب الملاحظة، فلقد اعتمد الباحث فى جمع البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية على أسلوب قائمة الاستقصاء ممزوجا بأسلوب المقابلة الشخصية، بغرض تدنية نسبة عدم الردود على قائمة الاستقصاء، وخلال هذه المقابلة أمكن للباحث من توضيح بعض المفاهيم المرتبطة بالتطوير المقترح لنظام المراجعة الداخلية الالكترونية لتدنية المخاطر.

وبناء على ما تقدم تم استخدام الأسلوبين التاليين فى تجميع البيانات وهما:

١- أسلوب المقابلات الشخصية.

٢- أسلوب الاستبيان.

حيث تم توجيه استبيان الى بعض العاملين فى الادارات المختلفة المذكورة اضافة الى فئة العملاء، وتم توزيع قائمة الاستقصاء على عينة استطلاعية لمعرفة مدى وضوح الأسئلة وملاحظات المستجبين، وقد استخدم الباحث أسلوب المقابلة الشخصية فى هذه المرحلة، وبعد التأكد من أن قائمة الاستقصاء ملائمة لاهداف البحث وأن جميع الأسئلة الواردة بها واضحة، تمت صياغتها فى الشكل النهائى بعد أخذ ملاحظات العينة الاستطلاعية فى الاعتبار، وتوزيعها على عينة البحث والدراسة بعد اعطائهم الوقت الكافى لاستيفاء هذه القائمة، وتم جمع هذه القوائم ومراجعتها وتحليلها، وقد انتهى الباحث الى تصميم استمارة الاستقصاء.

سابعا: تصميم قائمة الاستقصاء:

من أجل تحقيق أهداف البحث والتحقق من صحة فروض الدراسة اعتمد الباحث فى جمع بيانات الدراسة الميدانية على قائمة استقصاء تحتوى على ثلاثة اقسام تضم تسعة وأربعون سؤالا على النحو التالي:

القسم الأول: واقع نظام المراجعة الداخلية الالكترونية فى مصلحة الجمارك وتشتمل على ثلاثة وعشرين سؤالا لاختبار الفرض الأول من الدراسة.

القسم الثاني: ويتناول ضرورة تطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية لتدنية المخاطر الجمركية، وذلك من خلال مدخل مقترح وتشتمل على أربعة عشر سؤالا، لاختبار الفرض الثانى من الدراسة.

القسم الثالث: ويتعلق بعناصر المدخل المقترح للمراجعة الداخلية الالكترونية لتدنية المخاطر الجمركية، وتشتمل على اثنى عشر سؤالا، وذلك لاختبار الفرض الثالث من الدراسة.

ثامنا: الأساليب الاحصائية المستخدمة فى تحليل النتائج:

بعد تفريغ بيانات الاستمارات الصالحة للتحليل تم استخدام البرنامج الاحصائى Statistical package for social sciences(SPSS)

وهو البرنامج الذى تم استخدامه فى تشغيل البانات الكترونيا، ويشمل التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة ما يلي:

١- تحليل الثبات:

تم حساب معامل الثبات لاسئلة الاستقصاء لتحديد درجة الاعتمادية ومعامل الثبات لاداة الدراسة ومدى الاتساق للردود المجمعة من المستقصى منهم مع بعضها البعض،

لبحث مدى الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية فى تعميم النتائج بالأضافة الى حساب معامل الصدق

٢- الإحصاء الوصفي:

و ترجع أهمية الاحصاء الوصفى الى أنه بناء على نتائجه يتم اختيار أحد الأسلوبين، وهما الاحصاء البارومترى أو الإحصاء اللا بارومتري، وتستخدم مجموعة من المفاهيم الاحصائية لوصف البيانات، خيث تم استخدام الوسط الحسابى والانحراف المعياري.

٣- الانحدار التدريجي: Step wise regression

وذلك لبيان العلاقة بين عدة متغيرات مستقلة ومتغير تابع، وذلك بادخال المتغيرات المستقلة الواحد تلو الآخر لتحديد تأثير كل متغير على حدة على المتغير التابع، بهدف الوصول الى أهم المتغيرات التى تؤثر على المتغير التابع وترتبط به، كما تم استخدام معامل التفسير، حيث تمت صياغة نموذج الانحدار المتعدد المتدرج كما يلي:

$$y= B0+ B1X1+B2X2.....BK\ XK +e$$

حيث:

Y :تشير الى المتغير التابع الذى بتأثر بالمتغيرات المستقلة.

X : تشير الى المتغير المستقل الذى يؤثر فى المتغير التابع.

B.BK : معاملات الانحدار الجزئية.

e : هو الخطأ العشوائى الذى ينتج من الفرق بين القيمة الفعلية والقيمة المقدرة.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد قيام الباحث بتحديد الاطار العام للدراسة الميدانية وتشغيل البيانات الكترونيا المرتبطة بموضوع البحث من خلال استمارة الاستبيان، سيتناول هذا المبحث تحليل النتائج الاحصائية كمخرجات لبرنامج (SPSS)، وذلك لاختبار فروض الدراسة الميدانية بالتطبيق على فئات حجم العينة وهم العاملين بادارة المخاطر والمراجعة اللاحقة ودعم المعلومات اضافة الى المتعاملين (فئة المتعاملين مع مصلحة الجمارك)، واستخدمت الأساليب الاحصائية السابق عرضها فى المبحث الأول من هذا الفصل، وهى تشمل المقاييس الاحصائية الوصفية مع أسلوب الانحدار المتعدد المتدرج لبناء النموذج الكمى لكل من نظام المراجعة الداخلية الالكترونيه الحالى والمدخل المقترح لتطويره لغرض تدنية المخاطر الجمركية، وعليه يتم تناول ذلك كما يلى :

أولا: ادارة المخاطر بالجمارك

١- اختبار الصدق والثبات

فى هذه الرحلة يتم التأكد من درجة صدق وثبات الاجابات الموجودة فى قوائم الاستقصاء وذلك من خلال معامل الثبات، هذا المعامل تتراوح قيمته من صفر الى واحد صحيح، إذا لم يكن هناك ثبات فى البيانات فان قيمة المعامل تكون مساوية للصفر وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام فى البيانات فان قيمة المعامل تساوى الواحد، بعد اجراء الاختبارات الاحصائية وجد ما يلي:

جدول رقم (٧) معامل الصدق والثبات لإدارة المخاطر الجمركية

عدد الأسئلة	معامل الثبات
49	**0.849**

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة المعامل تقترب من الواحد الصحيح، وتعتبر قيم مقبولة احصائيا لجميع الأسئلة، مما يعنى ان درجة الثبات والصدق فى الاجابات عالية، كما أن الثبات يعنى استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، بمعنى اخر يعطى نفس النتائج باحتمال مساو لقيمة المعامل اذا اعيد تطبيقه على نفس العينة، لذلك يمكن الاعتماد عليها فى اختبارات الفروض.

٢- حساب المتوسط الحسابي:

يمكن اعتبار كل فرض من فروض الدراسة الثلاثة محور مستقل بذاته، ويتم اختباره على حده، لذلك هناك ثلاثة محاور اساسية المحور الأول خاص بالفرض الأول ويتكون من السؤال الآول الى السؤال الثالث والعشرون، اما المحور الثانى يتكون من الاسئلة رقم ٢٤ الى ٣٧، واخيرا المحور الثالث يتكون من الأسئلة رقم ٣٨ الى ٤٩، وعلى ضوء استخدام البرنامج الاحصائى (SPSS) تم الوصول الى متوسط كل محور من المحاور الثلاثة كماهو موضح فى الملحق رقم (٢).

٣- حساب مقاييس الاحصاء الوصفي:

باستخدام اسلوب ليكرت الخماسى يمكن معرفة اراء المشاركين فى الاستبيان من خلال الجدول التالي

جدول رقم (٨) متوسط اراء المشاركين حسب مقياس ليكرت الخماسي

المتوسط المرجح للاجابات	درجات الاجابة
من ١ الى ١,٧٩	أرفض تماما
من ١,٨ الى ٢,٥٩	أرفض
من ٢,٦ الى ٣,٣٩	لاأدري
من ٣,٤ الى ٤,١٩	موافق
من ٤,٢ الي٥	موافق بشدة

وعلى ضوء مخرجات البرنامج الاحصائى للمقاييس الاحصائية الوصفية، يمكن التوضيح بأن اختبارات الفروض الثلاثة تتم كما يلي:

يستخدم هذا القسم لاختبار الفروض الأول القائل بان نظام المراجعة الداخلية الالكترونية الحالى لا يؤدى الى تدنية المخاطر الجمركية، وقد كانت نتائج هذا القسم للأسئلة بقائمة الاستقصاء من السؤال رقم ١ حتى السؤال رقم ٢٣ يوضحها الجدول التالي

جدول رقم (٩) المقاييس الاحصائية الوصفية لاختبار الفرض الأول

أسئلة (الفرض الاول)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
السؤال الاول	٤,٣٠٠٠	٠,٦٧٤٩٥	موافق بشدة
السؤال الثاني	٤,٣٠٠٠	٠,٦٧٤٩٥	موافق بشدة
السؤال الثالث	٤,٤٠٠٠	٠,٥١٦٤٠	موافق بشدة
السؤال الرابع	٤,٥٠٠٠	٠,٥٢٧٠٥	موافق بشدة
السؤال الخامس	٤,٥٠٠٠	٠,٥٢٧٠٥	موافق بشدة
السؤال السادس	٤,٣٠٠٠	٠,٦٧٤٩٥	موافق بشدة
السؤال السابع	٤,٤٠٠٠	٠,٦٩٩٢١	موافق بشدة
السؤال الثامن	٤,٤٠٠٠	٠,٦٩٩٢١	موافق بشدة

السؤال التاسع	٤,٤٠٠٠	٠,٦٩٩٢١	موافق بشدة
السؤال العاشر	٤,٣٠٠٠	٠,٦٧٤٩٥	موافق بشدة
السؤال الحادى عشر	٤,٤٠٠٠	٠,٦٩٩٢١	موافق بشدة
السؤال الثانى عشر	٤,٣٠٠٠	٠,٦٧٤٩٥	موافق بشدة
السؤال الثالث عشر	٤,٩٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦	موافق
السؤال الرابع عشر	٤,٣٠٠٠	٠,٦٧٤٩٥	موافق بشدة
السؤال الخامس عشر	٤,٤٠٠٠	٠,٦٩٩٢١	موافق بشدة
السؤال السادس عشر	٤,٩٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦	موافق
السؤال السابع عشر	٣,٩٠٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦٥	موافق
السؤال الثامن عشر	٤,٣٠٠٠٠	٠,٦٧٤٩٤٩	موافق بشدة
السؤال التاسع عشر	٤,٥٠٠٠٠	٠,٥٢٧٠٤٦	موافق بشدة
السؤال العشرون	٤,٤٠٠٠٠	٠,٦٩٩٢٠٦	موافق بشدة
السؤال الحادى والعشرون	٤,٤٠٠٠٠	٠,٦٩٩٢٠٦	موافق بشدة
السؤال الثانى والعشرون	٤,٣٠٠٠٠	٠,٦٧٤٩٤٩	موافق بشدة
السؤال الثالث والعشرون	٣,٥٠٠٠٠	٠,٥٢٧٠٤٦	موافق بشدة
متوسط الفرض الأول	٤,٣١٧٣٩	٠,٣٠٨٨٣٥	موافق بشدة

من خلال الجدول السابق يتضح أن المحور الأول (الفرض الأول) يتكون من ثلاثة وعشرين سؤالا، والاتجاه العام لاراد المشاركين (ادارة المخاطر بالجمارك) هو الموافقة بشدة، ممايعنى انه تم قبول الفرض الأول، حيث أن النظام الحالى للمراجعة الداخلية الالكترونية لايؤدى الى تدنية المخاطر الجمركية.

اختبار الفرض الثاني:

لاختبار الفرض القائل بأن هناك ضرورة لتطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية لتدنية المخاطر الجمركية، وكانت النتائج للأسئلة بقائمة الاستقصاء من السؤال رقم ٢٤ حتى السؤال رقم ٣٧ كما هى بالجدول التالي:

جدول رقم (١٠) المقاييس الاحصائية الوصفية للفرض الثاني

أسئلة (الفرض الثاني)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
السؤال الرابع والعشرون	٤,٣٠٠٠٠	٠,٤٨٣٠٤٦	موافق بشدة
السؤال الخامس والعشرون	٤,٤٠٠٠٠	٠,٥١٦٣٩٨	موافق بشدة
السؤال السادس والعشرون	٤,٢٠٠٠٠	٠,٧٨٨٨١١	موافق بشدة
السؤال السابع والعشرون	٣,٨٠٠٠٠	٠,٦٣٢٣٥٦	موافق
السؤال الثامن والعشرون	٤,٢٠٠٠٠	٠,٦٣٢٤٥٦	موافق بشدة
السؤال التاسع والعشرون	٤,٣٠٠٠٠	٠,٦٤٩٤٩	موافق بشدة
السؤال الثلاثون	٤,٠٠٠٠٠	٠,٩٤٢٨٠٩	موافق بشدة
السؤال الحادى والثلاثون	٤,١٠٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦٥	موافق
السؤال الثانى والثلاثون	٣,٩٠٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦٥	موافق
السؤال الثالث والثلاثون	٤,١٠٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦٥	موافق
السؤال الرابع والثلاثون	٤,٣٠٠٠٠	٠,٦٧٤٩٤٩	موافق بشدة
السؤال الخامس والثلاثون	٤,٤٠٠٠٠	٠,٦٩٩٢٠٦	موافق بشدة
السؤال السادس والثلاثون	٤,١٠٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦٥	موافق
السؤال السابع والثلاثون	٤,٣٠٠٠٠	٠,٤٨٣٠٤٦	موافق بشدة
متوسط المحور الثاني	٤,٣٦١٥٤	٠,٣٣٧١٥٨	موافق بشدة

من خلال الجدول السابق يتضح أن الفرض الثانى يتكون من ١٤ سؤالا، والاتجاه العام لاراء المشاركين (ادارة المخاطر بالجمارك) هو الموافقة بشدة، مما يعنى انه

يمكن قبول الفرض الثاني، حيث أنه هناك ضرورة لتطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية الحالى لغرض تدنية المخاطر من خلال المدخل القترح.

اختبار الفرض الثالث:

ولاختبار الفرض الثالث القائل (يؤدى تطبيق المدخل المقترح ميدانيا الى تفعيل وتبيان دور نظام المراجعة الداخلية الالكترونية الى تدنية المخاطر الجمركية بمصلحة الجمارك بجمهورية مصر العربية)، حيث تناولته الأسئلة بقائمة الاستبيان من السؤال رقم ٤٩ ويوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١١) المقاييس الاحصائية الوصفية لاختبار الفرض الثالث

المحور الثالث	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
السؤآل الثامن والثلاثون	٣,٦٠٠٠٠	٠,٨٤٣٢٧٤	موافق
السؤال التاسع والثلاثون	٤,٣٠٠٠٠	٠,٦٧٤٩٤٩	موافق بشدة
السؤال الأربعون	٤,٢٠٠٠٠	٠,٤٢١٦٣٧	موافق بشدة
السؤال الحادى والأربعون	٤,٥٠٠٠٠	٠,٥٢٧٠٤٦	موافق بشدة
السؤال الثانى والأربعون	٤,١٠٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦٥	موافق
السؤال الثالث والأربعون	٤,٠٠٠٠٠	٠,٩٤٢٨٠٩	موافق
السؤال الرابع والأربعون	٤,٠٠٠٠٠	٠,٦٦٦٦٦٧	موافق
السؤال الخامس والأربعون	٤,٤٠٠٠٠	٠,٦٩٩٢٠٦	موافق بشدة
السؤال السادس والأربعون	٣,٩٠٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦٥	موافق
السؤال السابع والأربعون	٣,٩٠٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦٥	موافق
السؤال الثامن والأربعون	٤,١٠٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦٥	موافق
السؤال التاسع والآربعون	٣,٩٠٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦٥	موافق
متوسط المحور الثالث	٤,٠٧٥٠٠	٠,٢٦١٩٠٨	موافق

من خلال الجدول السابق يتضح بأن الاتجاه العام لاراء المشاركين (ادارة المخاطر بالجمارك) هو الموافقة بشدة، مما يعنى انه يمكن قبول الفرض الثالث، حيث انه يؤدى تطبيق المدخل المقترح ميدانيا الى تفعيل وتبيان دور نظام المراجعة الداخلية الالكترونية الى تدنية المخاطر الجمركية بمصلحة الجمارك بجمهورية مصر العربية.

ثانيا: ادارة المراجعة اللاحقة:

١- اختبار الصدق والثبات:

على ضوء التشغيل الالكترونى للبرنامج الاحصائى تم تحديد النتائج المرتبطة باختبار الصدق والثبات كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (١٢) معامل الثبات لادارة المراجعة اللاحقة

عدد الاسئلة	معامل الثبات
٤٩	٠,٨٩٣

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة المعامل تقترب الى الواحد الصحيح، ويدل ذلك ان درجة الثبات او الصدق فى الاجابات عالية، كما أن الثبات يعنى استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، بمعنى اخر يعطى نفس النتائج باحتمال مساو لقيمة المعامل إذا اعيد تطبيقه على نفس العينة، لذلك يمكن الاعتماد عليها فى اختبارات الفروض.

٢- حساب المتوسط الحسابي:

يمكن اعتبار كل فرض من فروض الدراسة الاربعةمحور مستقل بذاته، ويتم اختباره على حده، وعلى نفس ماسبق ذكره فى ادارة المخاطر سيكون هناك ثلاثة محاور لاختبار الفروض الثلاثة للدراسة الميدانية، حيث يتم اختبار الفرض الأول من خلال السؤال الأول الى السؤال الثالث والعشرون، اما الفرض الثانى يتكون من الأسئلة رقم ٢٤ الى ٣٧، وأخيرا الفرض الثالث يتكون من الأسئلة رقم ٣٨ الى ٤٩، باستخدام

برنامج (SPSS) تم الوصول الى متوسط كل محور من المحاول الثلاثة كما هو موضح فى الملحق رقم ٣.

٣- حساب مقاييس الاحصاء الوصفي:

بناء على استخدام البرنامج الإحصائى الإلكترونى تم التوصل إلى المقاييس الإحصائية الوصفية على النحو التالي:

اختبار الفرض الأول:

يستخدم هذا القسم لاختبار الفرض، وقد كانت نتائج هذا القسم للأسئلة بقائمة الاستقصاء من السؤال رقم ١ حتى السؤال رقم ٢٣يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١٣) المقاييس الإحصائية الوصفية للفرض الأول

أسئلة (الفرض الاول)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
السؤال الاول	٤,٦١٣٣٣	٠,٦١٢٧٧٧	موافق بشدة
السؤال الثاني	٤,٢٩٣٣٣	٠,٦٧٣٣٠٠	موافق بشدة
السؤال الثالث	٤,٥٨٦٦٧	٠,٥٤٧٥٥٨	موافق بشدة
السؤال الرابع	٤,٦٩٣٣٣	٠,٦١٤٥٣٩	موافق بشدة
السؤال الخامس	٤,٦١٣٣٣	٠,٦١٢٧٧٧	موافق بشدة
السؤال السادس	٤,٩٣٣٣	٠,٦١٤٥٣٩	موافق بشدة
السؤال السابع	٤,٥٨٦٦٧	٠,٥٤٧٥٥٨	موافق بشدة
السؤال الثامن	٤,٢٩٣٣٣	٠,٦٦١١٤٨	موافق بشدة
السؤال التاسع	٤,٥٨٦٦٧	٠,٦١٤٥٣٩	موافق بشدة
السؤال العاشر	٤,٤٢٦٦٧	٠,٦٦١١٤٨	موافق بشدة
السؤال الحادى عشر	٤,٦٩٣٣٣	٠,٦١٤٥٣٩	موافق بشدة
السؤال الثانى عشر	٤,٤٢٦٦٧	٠,٦١٢٧٧٧	موافق بشدة
السؤال الثالث عشر	٤,٦٩٣٣٣	٠,٦٦١١٤٨	موافق بشدة

السؤال الرابع عشر	٤,٦١٣٣٣	٠,٦٢٩٠٢٨	موافق بشدة
السؤال الخامس عشر	٤,٤٢٦٦٧	٠,٦١٧١٧٢	موافق بشدة
السؤال السادس عشر	٤,٣٦٠٠٠	٠,٦١٢٧٧٧	موافق بشدة
السؤال السابع عشر	٤,٥٨٦٦٧	٠,٦١٧١٧٢	موافق بشدة
السؤال الثامن عشر	٤,٦١٣٣٣	٠,٦١٢٧٧٧	موافق بشدة
السؤال التاسع عشر	٤,٥٨٦٦٧	٠,٥٤٧٥٥٨	موافق بشدة
السؤال العشرون	٤,٢٩٣٣٣	٠,٦٧٣٣٠٠	موافق بشدة
السؤال الحادى والعشرون	٤,٦١٣٣٣	٠,٦١٢٧٧٧	موافق بشدة
السؤال الثانى والعشرون	٤,٦١٣٣٣	٠,٦١٢٧٧٧	موافق بشدة
السؤال الثالث والعشرون	٤,٥٨٦٦٧	٠,٦١٧١٧٢	موافق بشدة
متوسط الفرض الأول	٤,٥٤٣١٩	٠,٣١٨٦٤٨	موافق بشدة

ويتلاحظ بأن الاتجاه نحو الموافقة بشدة يرجع الى تساوى عدد مفردات العينة فى اختيار نفس الاجابة عن ذات السؤال، كما أن قيمة الانحراف المعيارى العام لمجموعة الأسئلة للفرض الأول قد انخفضت قيمته، ممايؤكد ويشير إلى انخفاض تشتت اراء عينة الدراسة فى ادارة المراجعة اللاحقة واتفاقها نحو الاتجاه العام بقبول الفرض الأول من خلال الموافقة بشدة.

اختبار الفرض الثاني:

قد كانت نتائج البرنامج الإحصائى لهذا القسم للأسئلة بقائمة الاستقصاء من السؤال رقم ٢٤ حتى السؤال رقم ٣٧ موضحة فى الجدول التالي:

جدول رقم (١٤) المقاييس الاحصائية الوصفية الفرض الثاني

أسئلة (الفرض الثاني)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
السؤال الرابع والعشرون	٤,٣٦٠٠٠	٠,٦٢٩٦٦٠٢٨	موافق بشدة
السؤال الخامس والعشرون	٤,٤٢٦٦٧	٠,٦٦١١٤٨	موافق بشدة
السؤال السادس والعشرون	٤,٢٠٠٠٠	٠,٦٥٧٥٩٦	موافق بشدة
السؤال السابع والعشرون	٤,٤٢٦٦٧	٠,٦٦١١٤٨	موافق بشدة
السؤال الثامن والعشرون	٤,٤٢٦٦٧	٠,٧٠٠٨٣٦	موافق بشدة
السؤال التاسع والعشرون	٤,٦١٣٣٣	٠,٦١٢٧٧٧	موافق بشدة
السؤال الثلاثون	٤,٦١٣٣٣	٠,٦١٢٧٧٧	موافق بشدة
السؤال الحادى والثلاثون	٤,٢٨٠٠٠	٠,٥٥٨٩٥٧	موافق بشدة
السؤال الثانى والثلاثون	٤,٤٢٦٦٧	٠,٦٦١١٤٨	موافق بشدة
السؤال الثالث والثلاثون	٤,٦١٣٣٣	٠,٦١٢٧٧٧	موافق بشدة
السؤال الرابع والثلاثون	٤,٤٢٦٦٧	٠,٦٦١١٤٨	موافق بشدة
السؤال الخامس والثلاثون	٤,٤٢٦٦٧	٠,٧٠٠٨٣٦	موافق بشدة
السؤال السادس والثلاثون	٤,٤٥٣٣٣	٠,٧٠٣١٤٦	موافق بشدة
السؤال السابع والثلاثون	٤,٤٢٦٦٧	٠,٦٦١١٤٨	موافق بشدة
متوسط المحور الثاني	٤,٤٣٧١٤	٠,٣٤٩٥٢٥	موافق بشدة

وعلى ضوء نتائج الجدول السابق يتبين بأن قيمة الإنحراف المعيارى العام لاراء عينة الدراسة فى ادارة المراجعة اللاحقة، قد انخفضت ممايدل على عدم وجود اختلاف فى الاتجاه نحو الموافقة بشدة على قبول الفرض الثاني، وهو يؤكد على ضرورة تطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية لتدنية المخاطر الجمركية.

اختبار الفرض الثالث:

وبالنسبة للمجموعة الثالثة من اسئلة قائمة الاستقصاء

يستخدم هذا القسم لاختبار الفرض الثالث القائل بانه يؤدى تطبيق المدخل المقترح ميدانيا الى تفعيل وتبيان دور نظام المراجعة الداخلية الالكترونية الى تدنية المخاطر الجمركية بمصلحة الجمارك بجمهورية مصر العربية، وقد كانت نتائج هذا القسم للأسئلة بقائمة الاستقصاء من السؤال رقم ٣٨ حتى السؤال رقم ٤٩ يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١٥) المقاييس الاحصائية الوصفية للفرض الثالث

المحور الثالث	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
السؤآل الثامن والثلاثون	٤,٢٨٠٠٠	٠,٦٦٩٠٠٥	موافق بشدة
السؤال التاسع والثلاثون	٤,٢٩٣٣٣	٠,٥٦٤٠٩١	موافق بشدة
السؤال الأربعون	٤,٤٥٣٣٣	٠,٧٠٣١٤٦	موافق بشدة
السؤال الحادى والأربعون	٤,١٨٦٦٧	٠,٨٣٣٣١٥	موافق
السؤال الثانى والأربعون	٤,٦١٣٣٣	٠,٦١٢٧٧٧	موافق بشدة
السؤال الثالث والأربعون	٤,٢٨٠٠٠	٠,٥٥٨٩٥٧	موافق بشدة
السؤال الرابع والأربعون	٤,٢٨٠٠٠	٠,٦٦٩٠٠٥	موافق بشدة
السؤال الخامس والأربعون	٤,٤٥٣٣٣	٠,٧٠٣١٤٦	موافق بشدة
السؤال السادس والأربعون	٤,٦١٣٣٣	٠,٦١٢٧٧٧	موافق بشدة
السؤال السابع والأربعون	٤,٤٢٦٦٧	٠,٧٣٨٣٩٤	موافق بشدة
السؤال الثامن والأربعون	٤,١٨٦٦٧	٠,٨٣٣٣١٥	موافق
السؤال التاسع والآربعون	٤,٤٢٦٦٧	٠,٧٣٨٣٩٤	موافق بشدة
متوسط المحور الثالث	٤,٣٧٤٤٤	٠,٣٥٩١٨٢	موافق بشدة

ويتضح من الجدول السابق أن تشتت اراء المستقصى منهم قد انخفضت فى المتوسط العام، ليؤكد ذلك اتجاه عينة الدراسة نحو الموافقة بشدة على قبول الفرض الثالث، حيث أنه يمكن قبول عناصر التطوير المقترح للمراجعة الداخلية الإلكترونية لتدنية المخاطر الجمركية.

ثالثا: ادارة دعم المعلومات بادارة المكافحه :

يمكن استخدام الأساليب الاحصائية السابق ذكرها فى اجراء الاختبارات اللازمة لفروض الدراسة الميدانية من خلال التحليل الإحصائى لقائمة الاستقصاء فى محاورها الأربعة وذلك على النحو التالي:

١- اختبار الصدق والثبات:

فى هذه المرحلة يتم التأكد من درجة صدق وثبات الاجابات الموجودة فى قوائم الاستقصاء وذلك من خلال معامل الثبات "الفا كرونباخ" ( )، هذا المعامل تتراوح قيمته من صفر الى واحد صحيح، اذا لم يكن هناك ثبات فى البيانات فان قيمة المعامل تكون مساوية للصفر وعلى العكس اذا كان هناك ثبات تام فى البيانات فإن قيمة المعامل تساوى الواحد، بعد اجراء الاختبارات الاحصائية وجدمايلي:

جدول رقم (١٦) معامل الثبات لادارة دعم المعلومات

عدد الاسئلة	معامل الثبات
٤٩	٠,٨٩١

من خلال الجدول السابق يتبين ان قيمة المعامل تقترب الى الواحد الصحيح، مما يدل على ان درجة الثبات او الصدق فى الاجابات عالية، كما ان الثبات يعنى استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، بمعنى آخر يعطى نفس النتائج باحتمال مساو لقيمة المعامل اذا اعيد استخدامه.

٢- حساب متوسط كل فروض الدراسة:

يمكن اعتبار كل فرض من فروض الدراسة الثلاثة محور مستقلا بذاته، ويتم اختباره بالتطبيق على نفس العينة، لذلك يمكن الاعتماد عليها فى اختبارات الفروض.

وبنفس المنهاج السابق فى الادارتين السابقتين سوف يتم اختبار تلك الفروض حسب توزيع اسئلة قائمة الاستقصاء عليها لاختبارها

٣- حساب المتوسط المرجح لاجابات العينة:

من خلال الجدوال السابقة نحصل على جدول الاتجاهات الخمسة وذلك على النحو التالي

جدول رقم (١٧) جدول المقاييس الاحصائية الوصفية لاختبارات الفرض الأول

أسئلة (الفرض الاول)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
السؤال الاول	٤,٤٠٠٠	٠,٦٩٩٢١	موافق بشدة
السؤال الثاني	٤,٣٠٠٠	٠,٦٧٤٩٥	موافق بشدة
السؤال الثالث	٤,١٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦	موافق بشدة
السؤال الرابع	٤,٤٠٠٠	٠,٦٩٩٢١	موافق بشدة
السؤال الخامس	٤,٣٠٠٠	٠,٦٧٤٩٥	موافق بشدة
السؤال السادس	٤,٣٠٠٠	٠,٦٧٤٩٥	موافق بشدة
السؤال السابع	٤,٤٠٠٠	٠,٦٩٩٢١	موافق بشدة
السؤال الثامن	٤,٤٠٠٠	٠,٦٩٩٢١	موافق بشدة
السؤال التاسع	٤,٤٠٠٠	٠,٦٩٩٢١	موافق بشدة
السؤال العاشر	٤,٣٠٠٠	٠,٦٧٤٩٥	موافق بشدة
السؤال الحادى عشر	٤,٤٠٠٠	٠,٦٩٩٢١	موافق بشدة
السؤال الثانى عشر	٤,٣٠٠٠	٠,٦٧٤٩٥	موافق بشدة
السؤال الثالث عشر	٣,٩٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦	موافق
السؤال الرابع عشر	٤,٣٠٠٠	٠,٦٧٤٩٥	موافق بشدة
السؤال الخامس عشر	٤,٤٠٠٠	٠,٦٩٩٢١	موافق بشدة
السؤال السادس عشر	٣,٩٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦	موافق

السؤال السابع عشر	٣,٩٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦	موافق
السؤال الثامن عشر	٤,٣٠٠٠	٠,٦٧٤٩٥	موافق بشدة
السؤال التاسع عشر	٤,٥٠٠٠	٠,٥٢٧٠٥	موافق بشدة
السؤال العشرون	٤,٤٠٠٠	٠,٦٩٩٢١	موافق بشدة
السؤال الحادى والعشرون	٤,٤٠٠٠	٠,٦٩٩٢١	موافق بشدة
السؤال الثانى والعشرون	٤,٣٠٠٠	٠,٦٧٤٩٥	موافق بشدة
السؤال الثالث والعشرون	٤,٥٠٠٠	٠,٥٢٧٠٥	موافق بشدة
متوسط الفرض الأول	٤,٢٩٥٧	٠,٣٨١١٣	موافق بشدة

من خلال الجدول السابق يتضح بأن الفرض الاول يختبر من خلال قائمة الاستبيان، ويتكون من ٢٣ سؤالا، والاتجاه العام لآراء المشاركين (ادارة الاستخبارات) هو الموافقة بشدة، مما يعنى انه يمكن قبول الفرض الاول حيث ان نظام المراجعة الداخلية الالكترونية الحالى لا يؤدى الى تدنية المخاطر.

اختبار الفرض الثاني:

قد كانت هذا القسم بقائمة الاستقصاء من السؤال رقم ٢٤ حتى السؤال رقم ٣٧ يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١٨) المقاييس الاحصائية الوصفية للفرض الثاني

أسئلة (الفرض الثاني)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
السؤال الرابع والعشرون	٤,٣٠٠٠	٠,٦٧٤٩٥	موافق بشدة
السؤال الخامس والعشرون	٤,٠٠٠٠	٠,٤٧١٤٠	موافق بشدة
السؤال السادس والعشرون	٤,٤٠٠٠	٠,٦٩٩٢١	موافق بشدة
السؤال السابع والعشرون	٣,٩٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦	موافق
السؤال الثامن والعشرون	٤,٠٠٠٠	٠,٤٧١٤٠	موافق بشدة

السؤال التاسع والعشرون	٤,٤٠٠٠	٠,٦٩٩٢١	موافق بشدة
السؤال الثلاثون	٤,١٠٠٠	٠,٩٩٤٤٣	موافق
السؤال الحادى والثلاثون	٤,١٠٠٠	٠,٥٦٧٦٥	موافق
السؤال الثانى والثلاثون	٤,١٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦	موافق
السؤال الثالث والثلاثون	٣,٩٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦	موافق
السؤال الرابع والثلاثون	٤,١٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦	موافق
السؤال الخامس والثلاثون	٤,٣٠٠٠	٠,٦٧٤٩٥	موافق بشدة
السؤال السادس والثلاثون	٤,٤٠٠٠	٠,٦٩٩٢١	موافق بشدة
السؤال السابع والثلاثون	٤,١٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦	موافق
متوسط المحور الثاني	٤,٣٥٠٠	٠,٢٩٤٤١	موافق بشدة

من خلال الجدول السابق نجد أن (الفرض الثاني) يتكون من ثلاثة عشر سؤلا، والاتجاه العام لآراء المشاركين (ادارة دعم المعلومات) هو الموافقة بشدة، ممايعنى انه يمكن قبول الفرض الثاني، حيث انه هناك ضرورة لتطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية لغرض تدنية المخاطر الجمركية.

اختبار الفرض الثالث:

يتم الاختبار للفرض الثالث القائل يؤدى تطبيق المدخل المقترح ميدانيا الى تفعيل وتبيان دور نظام المراجعة الداخلية الالكترونية الى تدنية المخاطر الجمركية، بمصلحة الجمارك ، وقد كانت نتائج هذا القسم للأسئلة بقائمة الاستقصاء من السؤال رقم ٣٨ حتى السؤال رقم ٤٩ ويوضحها الجدول التالي:

جدول (٢٢) المقاييس الاحصائية الوصفية لاختبار الفرض الثالث

المحور الثالث	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
السؤال الثامن والثلاثون	٤,٠٠٠٠	٠,٦٦٦٦٧	موافق
السؤال التاسع والثلاثون	٤,٦٠٠٠	٠,٥١٦٦٤٠	موافق بشدة
السؤال الأربعون	٤,٠٠٠٠	٠,٤٧١٤٠	موافق
السؤال الحادى والأربعون	٤,٦٠٠٠	٠,٥١٦٤٠	موافق بشدة
السؤال الثانى والأربعون	٤,٠٠٠٠	٠,٦٦٦٦٧	موافق
السؤال الثالث والأربعون	٤,٣٠٠٠	٠,٦٧٤٩٥	موافق بشدة
السؤال الرابع والأربعون	٤,٠٠٠٠	٠,٦٦٦٦٧	موافق
السؤال الخامس والأربعون	٤,٤٠٠٠	٠,٦٩٩٢١	موافق بشدة
السؤال السادس والأربعون	٣,٩٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦	موافق
السؤال السابع والأربعون	٣,٩٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦	موافق
السؤال الثامن والأربعون	٤,١٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦	موافق
السؤال التاسع والآربعون	٣,٩٠٠٠	٠,٧٣٧٨٦	موافق
متوسط المحور الثالث	٤,١٤١٧	٠,٢٥٧٧٥	موافق

من خلال الجدول السابق يتضح بأن اختبار لفرض الثالث يتكون من اثنى عشر سؤالا، والاتجاه العام لآراء المشاركين (ادارة دعم المعلومات) هو الموافقة بشدة، مما يدل على قبول الفرض الثالث.

رابعا: العملاء المتعاملون مع مصلحة الجمارك: على ضوء النتائج الاحصائية المستخرجة طبقا للبرنامج الاحصائى أمكن تحديد النتائج التالية:

١- معامل الثبات:

فى هذه المرحلة يتم التأكد من درجة صدق وثبات الاجابات الموجودة فى قوائم الاستقصاء وذلك من خلال معامل الثبات والذى توضحه النتائج التالية:

جدول رقم (٢٣) نتائج معامل الثبات لفئة العملاء

عدد الاسئلة	معامل الثبات
٤٩	٪٩٩,٧

ويتضح من الجدول السابق لمعامل الثبات اقترابه من درجة صدق كاملة لإجابات فئة العملاء على اسئلة استمارة الاستبيان، مما يدل على امكانية الاعتماد على محتوى قائمة الاستقصاء من اسئلة فى تعميم النتائج.

٢- المقاييس الاحصائية الوصفية:

يمكن اعتبار كل فرض من فروض الدراسة الثلاثة محور مستقل بذاته ويتم اختباره على حدا، لذلك هناك ثلاث محاور أساسية ممثلة لتلك الفروض، فالمحور الأول خاص بالفرض الأول ويتكون من السؤال الاول الى السؤال الثالث والعشرون، اما المحور الثانى وهو الخاص بالفرض الثانى يتكون من الاسئلة رقم ٢٤ الى ٣٧، والفرض الثالث يختص به المحور الثالث ويتكون من الاسئلة رقم ٣٨ الى ٤٩، وباستخدام برنامج ( ) تم الوصول الى متوسط كل محور من المحاول الثلاثة كما هو موجود فى الملحق.

جدول رقم (٢٤) المقاييس الاحصائية الوصفية لاختبار الفرض الأول

أسئلة (الفرض الاول)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
السؤال الاول	٣,٦٨٠٠	١,٤٩٢٢٠	موافق
السؤال الثاني	٣,٥٦٠٠	١,٤١٦٥٧	موافق
السؤال الثالث	٣,٤٤٠٠	١,٣٨٦٨٤	موافق
السؤال الرابع	٣,٦٨٠٠	١,٤٦٤٠١	موافق
السؤال الخامس	٣,٥٦٠٠	١,٤١٦٥٧	موافق
السؤال السادس	٣,٥٦٠٠	١,٤١٦٥٧	موافق
السؤال السابع	٣,٦٨٠٠	١,٤٦٤٠١	موافق
السؤال الثامن	٣,٦٨٠٠	١,٤٦٤٠١	موافق
السؤال التاسع	٣,٦٨٠٠	١,٤٩٢٢٠	موافق
السؤال العاشر	٣,٥٦٠٠	١,٤١٦٥٧	موافق
السؤال الحادى عشر	٣,٦٨٠٠	١,٤٩٢٢٠	موافق
السؤال الثانى عشر	٣,٥٦٠٠	١,٤١٦٥٧	موافق
السؤال الثالث عشر	٣,١٢٠٠	١,١٦٦١٩	موافق
السؤال الرابع عشر	٣,٥٦٠٠	١,٤١٦٥٧	موافق
السؤال الخامس عشر	٣,٦٨٠٠	١,٤٩٢٢٠	موافق
السؤال السادس عشر	٣,١٢٠٠	١,١٦٦١٩	موافق
السؤال السابع عشر	٣,١٢٠٠	١,١٦٦١٩	موافق
السؤال الثامن عشر	٣,٥٦٠٠	١,٤١٦٥٧	موافق
السؤال التاسع عشر	٣,٧٦٠٠	١,٤٧٩٨٦	موافق
السؤال العشرون	٣,٦٨٠٠	١,٤٩٢٢٠	موافق
السؤال الحادى والعشرون	٣,٦٨٠٠	١,٤٩٢٢٠	موافق
السؤال الثانى والعشرون	٣,٥٦٠٠	١,٤١٦٥٧	موافق
السؤال الثالث والعشرون	٣,٧٦٠٠	١,٤٧٩٨٦	موافق
متوسط الفرض الأول	٣,٥٦١٧	١,٣٣٨٢٠	موافق

من خلال الجدول السابق نجد أن المحور الأول (الفرض الأول) يتكون من ثلاثة وعشرين سؤالا، والاتجاه العام لآراء المشاركين (ادارة المتعاملين) هو الموافقة، ويلاحظ أن الاتجاه العام هنا لفئة العملاء اختلف عن الاتجاه العام لفئات الادارات الثلاثة السابقة التى اتجهت الى الموافقة بشدة، وهذا مرجعه حرص هذه الادارات التابعة لمصلحة الجمارك حرصا فعليا على التطوير ليساعدها فى اداء مهامها الجمركية لغرض تدنية المخاطر الجمركية، ومع ذلك فان هذا الاتجاه لفئة المتعاملين هو اتجاه مقبول ويعنى قبول الفرض الاول والقائل بأن النظام الحالى للمراجعة الداخلية الالكترونية لا يؤدى الى تدنية المخاطر الجمركية.

اختبار الفرض الثاني:

على ضوء النتائج الإحصائية المستخرجة من البرنامج الاحصائي، تم الحصول على النتائج التالية المرتبطة بالمقاييس الوصفية، كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٢٥) المقاييس الاحصائية الوصفية لاختبار الفرض الثاني

أسئلة (الفرض الثاني)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
السؤال الرابع والعشرون	٣,٥٦٠٠	١,٤١٦٥٧	موافق
السؤال الخامس والعشرون	٣,٣٢٠٠	١,١٨٠٤٠	موافق
السؤال السادس والعشرون	٣,٦٨٠٠	١,٤٩٢٢٠	موافق
السؤال السابع والعشرون	٣,١٢٠٠	١,١٦٦١٩	موافق
السؤال الثامن والعشرون	٣,٣٢٠٠	١,١٨٠٤٠	موافق
السؤال التاسع والعشرون	٣,٦٨٠٠	١,٤٦٤٠١	موافق
السؤال الثلاثون	٣,٢٨٠٠	١,٤٢٩٤٥	موافق
السؤال الحادى والثلاثون	٣,٣٢٠٠	١,٢١٥١٨	موافق

السؤال الثانى والثلاثون	٣,٤٨٠٠	١,٣٨٨٠٤	**موافق**
السؤال الثالث والثلاثون	٣,٢٨٠٠	١,٢٧٥٤١	**موافق**
السؤال الرابع والثلاثون	٣,٤٨٠٠	١,٣٨٨٠٤	**موافق**
السؤال الخامس والثلاثون	٣,٥٢٠٠	١,٣٥٧٦٩	**موافق**
السؤال السادس والثلاثون	٣,٦٤٠٠	١,٤٣٩٩١	**موافق**
السؤال السابع والثلاثون	٣,٤٨٠٠	١,٣٨٨٠٤	**موافق**
متوسط المحور الثاني	٣,٤٤٠٠	١,٢٤٠٥٦	**موافق**

من خلال الجدول السابق يتضح بأن الفرض الثانى تم اختباره من خلال ثلاثة عشر سؤالا فى قائمة الاستقصاء، والاتجاه العام لاراء المشاركين (ادارة المتعاملين) هو الموافقة، ويتبين من هذا الاتجاه اختلافه عن اتجاهات الادارات الثلاثة فى مصلحة الجمارك، وبطبيعة الحالة فأن هذه الفئة لايعنيها التطوير بقدر مايعنيها التسهيلات الجمركية لانهاء اعمالها سواء زادت أو انخفضت، وان كان اتجاهها نحو القبول بالموافقة يعنى القبول للفرض الثاني، حيث انه هناك ضرورة لتطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية الحالى لتدنية المخاطر الجمركية.

اختبار الفرض الثالث:

يتم الاختبار للفرض الثالث القائل يؤدى تطبيق المدخل المقترح ميدانيا الى تفعيل وتبيان دور نظام المراجعة الداخلية الالكترونية الى تدنية المخاطر الجمركية بمصلحة الجمارك بجمهورية مصر العربية، وقد شملتها اسئلة قائمة الاستقصاء من رقم ٣٨ الى رقم ٤٩ والتى يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٢٦) المقاييس الاحصائية الوصفية لاختبار الفرض الثالث

المحور الثالث	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
السؤآل الثامن والثلاثون	٣,٣٦٠٠	١,٢٨٧١٢	موافق
السؤال التاسع والثلاثون	٣,٨٠٠٠	١,٥٠٠٠٠	موافق
السؤال الأربعون	٣,٣٢٠٠	١,١٨٠٤٠	موافق
السؤال الحادى والأربعون	٣,٨٠٠٠	١,٥٠٠٠٠	موافق
السؤال الثانى والأربعون	٣,٣٦٠٠	١,٢٨٧١٢	موافق
السؤال الثالث والأربعون	٣,٥٢٠٠	١,٤١٧٧٤	موافق
السؤال الرابع والأربعون	٣,٣٦٠٠	١,٢٨٧١٢	موافق
السؤال الخامس والأربعون	٣,٦٤٠٠	١,٤٣٩٩١	موافق
السؤال السادس والأربعون	٣,٢٨٠٠	١,٢٧٥٤١	موافق
السؤال السابع والأربعون	٣,٢٤٠٠	١,٢٣٤٢٣	موافق
السؤال الثامن والأربعون	٣,٢٤٠٠	١,٢٦٧٥٤	موافق
السؤال التاسع والآربعون	٣,٢٤٠٠	١,٢٣٤٢٣	موافق
متوسط المحور الثالث	٣,٤٣٠٠	١,٢٢٦٥٦	موافق

من خلال الجدول السابق نجد أن المحور الثالث (الفرض الثالث) يتكون من اثنى عشر سؤالا، والاتجاه العام لاراء المشاركين (ادارة المتعاملين) هو الموافقة، وايضا يتبين بأن اتجاه المتعاملين أقل من اتجاهات الادارات الثلاثة فى مصلحة الجمارك، ممايعنى انه يمكن قبول الفرض الثالث والذى يؤكد على التطبيق العملى للمدخل المقترح لتطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية لتدنية المخاطر الجمركية.

وبناء على التحليل الاحصائى لمخرجات البرنامج الاحصائى والنتائج الموضحة سابقا، تشير الى اتجاه المتعاملين بالموافقة لقبول فروض الدراسة، وان كان نتائج الانحراف المعيارى لعينة فئة المتعاملين تزيد عن قيمة الانحراف المعيارى فى الادارات الثلاثة، مما يدل على عدم تجانس فئة العينة الخاضعة للدراسة، حيث أن تلك الفئة مختلفة من مصدرين ومستوردين ومستخلصى جمارك فكانت قيمة انحراف آرائهم أكبر من نظيره فى الادارات الجمركية الاخري،وان كان لا يقلل من قبول فئة المتعاملين لفروض الدراسة الميدانية واتفاقهم على ضرورة تطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية الحالى لتدنية المخاطر الجمركية.

استخدام أسلوب الانحدار المتعدد التدريجي:

يعتمد اسلوب الانحدار على وجود متغير تابع وعده متغيرات مستقلة، فى هذه الدراسة يعتبر المتغير التابع (Y) هو تدنية المخاطر الجمركية، اما المتغير المستقل الأول(X1) هو النموذج المطبق حاليا للمراجعة الداخلية الالكترونية، اما المتغير المستقل الثانى (X2) هو النموذج المقترح للمراجعة الالكترونية الداخلية

سوف يقوم الباحثبهذا الاختبار على العينات الثلاثة المقترحة، يعتبر متوسط الفرض الاول هو المتغير المستقل الأول (X1) وهو ما يعبر عن نموذج النظام الحالى للمراجعة الداخلية الالكترونية والمطبق لمراجعة المخاطر الجمركية، اما المتغير المستقل الثانى هو متوسط الفرض الثانى (X2) وهو خاص بالنموذج المقترح لتطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية، اما المتغير التابع هو متوسط الفرض الثالث (Y) والخاص بتدنية المخاطر الجمركية.

وبناء على ذلك يمكن اقامة علاقة دالية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

$$F(Y)= (X1,X2)$$

ويوضح الباحث بأن أسلوب الانحدار المتعدد المتدرج يمر بخطوتين هما:

١- تبيان العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك باستخدام معامل الارتباط، وتعبر قيمته عن العلاقة الارتباطية بينهما، ويشير أحد الكتاب بأن قيمة معامل الارتباط اذا كانت محصورة بين ٠,٥ أو أقل من ٠,٥ فأن العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة علاقة ضعيفة، واذا كانت قيمة المعامل صفرا فلا يوجد ارتباط بين المتغيرين، واذا كانت قيمة معامل الارتباط غير ذلك فالعلاقة قوية أو متوسطة بين المتغيرين.

٢- اجراء اختبار الانحدار المتعدد المتدرج للتأكد من قبول المدخل المقترح لتطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية لتدنية المخاطر الجمركية، والانحدار يوضح العلاقة السببية بين المتغيرين (المستقل والتابع او أكثر من متغير مستقل)، حيث يمكن تفسير التغير فى ظاهرة ما باستخدام مجموعة من المتغيرات المستقلة.

ويمكن تنفيذ هاتان الخطوتين السابقتين على الادارة المختلفة الممثلة لعينة الدراسة اضافة الى عينة العملاء ذات الصلة بالعمل الجمركية.

اولا: ادارة المخاطر الجمركية:

بناء على ما تقدم يمكن تحديد نتائج تشغيل البيانات الكترونيا فيمايلي:

الخطوة الأولى: لدراسة العلاقة بين متغيرين أو أكثر استخدم مقياس الارتباط الاحصائي، وبناء على نتائج التشغيل الإلكتروني يتبين بان قيمة الارتباط للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل تساوى ٠,٤٨، وتدل قيمة معامل الارتباط بأن العلاقة ضعيفة، مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

الخطوة الثانية: هو اجراء اختبار الانحدار المتعدد التدريجى للتاكد من اهمية النموذج المقترح، حيث توضح البيانات المستخرجة من تشغيل البرنامج الاحصائي، بأن قيمة

معامل الارتباط ٠,١٧٦ بما يوضح قيمة معامل التحديد هى ٠,٠٣١، وهذا يدل على أن المتغير الاول (النموذج المطبق حاليا لنظام المراجعة الداخلية الالكترونية) لا يفسر سوى ٣١٪ من المتغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (تدنية المخاطر الجمركية)، مما يعنى ان تأثير المتغير المستقل الاول ضعيف جدا على المتغير التابع، كما أن قيمة معامل الارتباط أقل من ٠,٥ مما يؤكد على ضعف العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، كماتؤكد النتائج الاحصائية عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين المستقلين، وبخطأ معيارى هو ٠,٢٧٣٤٧٤.

كما يتبين من نتائج مخرجات البرنامج فيما يخص ادارة المخاطر الجمركية لاختبار المتغى المستقل الثانى وهو المدخل المقترح لتطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية لتدنية المخاطر، يتبين بان قيمة معامل الارتباط (R) هى ٠,٣٨٠، وهى قيمة تمثل عدم وجود ارتباط داخلى بين المتغيرات المستقلة فى النموذج، حيث أن قيمة الارتباط أقل من ٠,٥، مما يعنى ان المتغير المستقل الثانى (النموذج للمدخل المقترح للمراجعة الالكترونى لتدنية المخاطر الجمركية) يفسر ٨٤,٤ ٪ من المتغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (تدنية المخاطر الجمركية)، ممايعنى ان تأثير المتغير المستقل الثانى قوى جدا على المتغير التابع وبخطأ معيارى يساوى ٠,٢٥٦٩٦٨.

وعلى ضوء ماتقدم يستنتج الباحث ان النموذج المقترح لتطوير المراجعة الداخلية الالكترونية له دور قوى فى تدنية المخاطر الجمركية مقارنة بالنموذج الحالى المطبق فى ادارة المخاطر الجمركية، ممايؤكد اهمية المدخل المقترح لدى ادارة المخاطر.

ثانيا: ادارة المراجعة اللاحقة:

الخطوة الاولى: فى أسلوب الانحدار هو التأكد من عدم وجود أى ارتباط داخلى بين المتغيرات المستقلة، وباستخدام البرنامج تم اجراء الاختبار للتأكد من عدم وجود أى ارتباط داخلى من عدمه، حيث اتضح ان العلاقة بين متوسط المتغير المستقل الاول

ومتوسط متغير المستقل هى ٠,٤٩٠، أى أن العلاقة بينهما أقل من ١ مما يعنى ان العلاقة بينهما ضعيفة، وبالتالى لا يوجد اى ارتباط داخلى بين المتغيرات المستقلة.

الخطوة الثانية: هو اجراء اختبار الانحدار المتعدد للتاكد من اهمية النموذج المقترح، حيث توضح نتائج التحليل الاحصائى بأن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع هى ٠,٢٠٧، مما يوضح أن التفسير للمتغير التابع من خلال المتغير المستقل تصل نسبته الى ٤٣٪، وهى قيمة ضعيفة فى التفسير لتأثير النظام الحالى للمراجعة الداخلية الالكترونية للمخاطر الجمركية، وبخطأ معيارى ٠,٣٥٣٧٧٢.

وفيما يتعلق باختبار قوة تأثير المدخل المقترح لتطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية لتدنية المخاطر، أوضحت النتائج بأن قيمة معامل الارتباط هى ٠,٤٥٥ بما يفسر قوة المدخل المقترح فى تفسير علاقته بتدنية المخاطر الجمركية بنسبة ٨٠,٩٪ وهى نسبة عالية فى استخدام المدخل المقترح لتدنية المخاطر الجمركية، وذلك فى ضوء خطأ معيارى هو ٠,٣٢١٩٨٢، وبناء على ما تقدم ترى الباحثة بأن المتغير المستقل الثانى أقوى من المتغير الأول عند استخدامه لغرض تدنية المخاطر الجمركية.

ثالثا: ادارة دعم المعلومات بمكافحة التهريب الجمركى :

على ضوء النتائج الموضحة ، يمكن تنفيذ خطوتى حساب قيمة الانحدار المتعدد المتدرج كما يلى:

الخطوة الأولى:

لتبيان عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة، حيث يتضح ان العلاقة بين متوسط المتغير المستقل الاول ومتوسط المتغير المستقل الثاتى هى ٠,٤٥، والقيمة أقل من ١ ممايعنى ان العلاقة بينهما ضعيفة، وبالتالى لا يوجد اى ارتباط داخلى بين المتغيرات المستقلة.

الخطوة الثانية:

هو اجراء اختبار الانحدار المتعدد للتأكد من اهمية النموذج المقترح وذلك باستخدام ( )، وتتبين قيمة معامل الارتباط تبلغ ٠,٥٨٤ وقيمة معامل التحديد ٠,٣٤١ وبخطأ معيارى للتقدير يساوى ٠,٢٢٢٠١، وتعطى قيمة معامل التحديد تفسيرا ضعيفا من المتغير المستقل الاول للمتغير التابع، وان كان اتجاه تلك الادارة يؤكد اهمية الاستمرار فى النظام الحالى للمراجعة الالكترونية مع ضرورة التطوير بما يتوافق مع التطبيقات الحديثة وهذا يفسره نتيجة قيمة الارتباط والعلاقة تكون متوسطة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وتفسر قيمة معامل التحديد السابقة ٠,٣٤١ للعلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل، مما يعنى ان المتغير المستقل الاول (النموذج المطبق حاليا للمراجعة الداخلية الالكترونية) لا يفسر سوى ٣٤,١٪ من المتغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (تدنية المخاطر الجمركية) مما يعنى ان تأثير المتغير المستقل الاول ضعيف جدا على المتغير التابع.

وفيما يتعلق بأثر المتغير الثانى وهو المدخل المقترح لتطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية لتدنية المخاطر وعلاقته بتدنية المخاطر، كانت النتائج المستخرجة تتمثل فى ان قيمة معامل الارتباط هى ٠,٨٣ مما يعنى ان المتغير المستقل الثانى (النموذج المقترح للمراجعة الالكترونية) يفسر ٦٨,٥٪ من المتغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (تدنية المخاطر الجمركية) مما يعنى ان تأثير المتغير المستقل الثانى قوى جدا على المتغير التابع، وهى نسبة عالية عن مثليتها فيما يخص المتغير المستقل الاول، وقد بلغت قيمة الخطأ المعيارى ٠,٢٤٦٨٦.

رابعا: ادارة المتعاملين :

الخطوة الأولى:

فى اسلوب الانحدار هو التأكد من عدم وجود اى ارتباط داخلى بين المتغيرات المستقلة، و تم اجراء الاختبار للتأكد من عدم وجود أى ارتباط داخلي، وعلى ضوء النتائج الاحصائية يتضح ان العلاقة بين متوسط المحور الأول (المتغير المستقل الاول) ومتوسط المحور الثانى (المتغير المستقل الثاني) هي٠,٤٧٢

اى ان العلاقة بينهما أقل من ١ صحيح، مما يعنى أن العلاقة بينهم ضعيفة وبالتالى لا يوجد أى ارتباط داخلى بين المتغيرات المستقلة.

الخطوة الثانية:

هو اجراء اختبار الانحدار المتعدد للتأكد من أهمية النموذج المقترح حيث بلغت قيمة معامل الارتباط للمتغير المستقل الاول وهو النظام الحالى للمراجعة الداخلية الالكترونية بلغت ٠,٥٧٩ وهى علاقة متوسطة، الا ان القوة التفسيرية لهذا المتغير المستقل على المتغير التابع وهو تدنية المخاطر الجمركية أقل من ٥٠٪ حيث بلغت

٠,٤٥٩ وهى تدل على ضعف علاقة هذا المتغيير المستقل بالمتغير التابع وذلك بخطأ معيارى قدره ٠,٢٢٣٦٩

اما فيما يتعلق باختبار المدخل المقترح لتطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية لتدنية المخاطر الجمركية، فقد تم التوصل الى نتائج عالية لتؤكد أهمية هذا المدخل من قبل فئة المتعاملين، وان كان هذا الاتجاه سعيا نحو تفعيل المسارات الامنة للافراج الجمركى عن رسائلهم الواردة والصادرة، وعلى ضوء مخرجات البرنامج الاحصائى فيمايخص ذلك بلغت قيمة معامل الارتباط ٠,٩٨٣ وهى تشير الى قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع والتى يفسرها معامل التحديد بقيمة ٠,٩٦٦ وهى قوة تفسيرية كبيرة ومقبولة احصائيا وذلك بخطأ معيارى ٠,٢٢٩٤٩

ويمكن القول ان جميع العينات المقترحة اظهرت ان المتغير المستقل الثانى (النموذج المقترح للمراجعة الداخلية الالكترونية) أفضل من التغير المستقل الاول (النموذج المطبق للمراجعة) من حيث تدنية المخاطر الجمركية، ممايعنى اهمية النموذج المقترح فى تدنية المخاطر.

الاستنتاج العام للنتائج الاحصائية:

وبناء على ما تقدم يوضح الباحث ملخصا للنتائج السابقة فى الجدول التالي

جدول رقم (٢٧) ملخص بالنتائج الإحصائية للمقاييس الوصفية على فئات عينة الدراسة

الفروض الاحصائية / فئات الدراسة	الفرض الأول		الفرض الثاني		الفرض الثالث	
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العاملون بادارة المخاطر	٤,٣١٧	٠,٣٠٨٨	٤,٣٦١٥	٠,٣٣٧	٤,٠٧٥	٠,٢٦١٩
العاملون بادارة المراجعة اللاحقة	٤,٥٤١	٠,٣١٨٦	٤,٤٣٧	٠,٣٤٩٥	٤,٣٧٤٤	٠,٣٥٩١
العاملون بادارة دعم المعلومات	٤,٢٩٥٧	٠,٣٨١١	٤,٣٥٠٠	٠,٢٩٤٤	٤,١٤١٧	٠,٢٥٧٧
المتعاملين	٤,٥٦١٧	١,٣٣٢٠	٣,٤٤٠٠	١,٢٤٠٥٦	٣,٤٣٠٠	١,٢٢٦٥٦

جدول رقم (٢٨) النتائج الاحصائية لاستخدام أسلوب الانحدار المتعدد التدريجى لنظامى المراجعة الداخلية الالكترونية الحالى والمقترح للتطوير

نظام المراجعة الداخلية الالكترونية	الحالي			المقترح للتطوير		
فئات الدراسة	معامل الارتباط	معامل التحديد	الخطأ المعياري	معامل الارتباط	معامل التحديد	الخطأ المعياري
العاملون بادارة المخاطر	٠,١٧٦	٠,٣١٠	٠,٢٧٣٤	٠,٣٨٠	٠,٨٤٤	٠,٢٥٦٩٦٨
العاملون بادارة المراجعة اللاحقة	٠,٧٠٧	٠,٤٣٠	٠,٣٥٣٧٧٢	٠,٤٥٥	٠,٨٠٧	٠,٣٢١٩٨٢
العاملون بادارة دعم المعلومات	٠,٥٨٤	٠,٣٤١	٠,٢٢٢٠١	٠,٦٨٥	٠,٨٣٠	٠,٢٤٦٨٦
المتعاملين	٠,٥٧٩	٠,٤٥٩	٠,٢٢٣٦٩	٠,٩٨٣	٠,٩٦٦	٠,٢٢٩٤٩

وبناء على العرض السابق لملخص النتائج الاحصائية لاختبارات الفروض الاحصائية الثلاثة، فأنه يتبين مايلي:

١- بأن فئات عينة الدراسة قد أيدت بأن نظام المراجعة الداخلية الالكترونية الحالى لايؤدى الى تدنية المخاطر الجمركية، ممايدعو بالضرورة الى تطويره، وقدتبين هذا

من خلال الاتجاه العام نحو الموافقة بشدة على الفرض الاول وبالتالى قبوله، دون فئة العملاء حيث كان اتجاهم نخو الموافقة فقط وقد تم تفسير ذلك

٢- تأييد فئات عينة الدراسة التى كانت محل الاختبار الى التطوير المقترح لنظام المراجعة الداخلية الالكترونية، ويتحقق هذا ببناء مدخل مقترح يشمل الهيكل الفكرى والهيكل التطبيقى على ضوء متطلبات لقبوله فى الواقع العملى وتحقيقا لاهداف أهمها تدنية المخاطر الجمركية، ويتبين هئا التأيد من اتجاه المشاركين نحو الاجابة بالموافقة بشدة على قبول الفرض الثاني، الا أن فئة المتعاملين كان اتجاهها نحو الموافقة فقط وهو أمر مقبول بشكل طبيعى لكن لم يتم الرفض منهم للتطوير

٣- يتبين من خلال العرض الإحصائى بأن فئات عينة الدراسة اتجهت ارائها نحو قبول الفرض الثالث القا ئل بأنه يؤدى تطبيق المدخل المقترح ميدانبا الى تفعيل دور نظام المراجعة الداخلية الالكترونية الى تدنية المخاطر الجمركية بمصلحة الجمارك فى جمهورية مصر العربية.

٤- أنه باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد المتدرج وبناء العلاقة الدالية بين المتغير التابع (تدنية المخاطر) والمتغيرين المستقلين (النظام الحالى للمراجعة الداخلية الالكترونية) و (التطوير لنظام المراجعة الداخلية الالكترونية)، واجراء التحليلات الاحصائية باستخدام معامل الارتباط ومعامل التحديد تبين من اجابات فئات العينة الموافقة بشدة على افضلية استخدام المدخل المقترح لتطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية لتدنية المخاطر الجمركية، وذلك تأسيسا على أن القوة التفسيرية للمتغير المستقل الثانى أكبر من المتغير المستقل الأول فيما يتعلق بتدنية المخاطر الجمركية، ممايدل تأكيدا على قبول المدخل المقترح للتطوير لنظام المراجعة الداخلية الالكترونية لتدنية المخاطر.

٥- ان نموذج المدخل المقترح لتطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية لتدنية المخاطر الجمركية قد تم قبوله بخطأ معيارى أقل من مثيله للنظام التقليدى فيما يمثل اتجاه ادارة المخاطر، ممايدل على تجانس مفردات العينة بها، وذلك على عكس قيمة الخطأ المعيارى فى ادارة المراجعة اللاحقة لقبولها النموذج المقترح للتطوير بخطأ معيارى أقل من قبولها للنموذج التقليدى الحالى لنظام المراجعة الداخلية الالكترونية، ويرى الباحث أن هذا طبيعيا بحكم ان هذه الادارة تطبق ذلك النظام بشكل مقبول ومرضى بل ويمثل اتجاه حسن نحو القبول للمدخل المقترح للتطوير، ومقارنة بادارة المخاطر فأن قبولها للنموذج لمدخل مقترح لتطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية هو بخطأ معيارى قيمته أقل من ادارة المراجعة اللاحقة، بينما فى ادارة دعم المعلومات زادت قيمة الخطأ المعيارى عن مثيلتها بشأن النموذجين التقليدى والمقترح للتطوير، بل وقلت عن قيمة الخطأ المعيارى مع ادارة المخاطر وادارة المراجعة االاحقة، مما يدلل اتجاه اراء هذه الفئة للموافقة بشدة على قبول المدخل المقترح لتطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية لتدنية المخاطر الجمركية.

النتائج والتوصيات : **خلص الباحث الى مجموعه من النتائج والتوصيات نعرضها فيما يلى :**

أولا : النتائج :

1 – إهتمام الفكر المحاسبى بظاهرة المخاطر حيث أنها تواجه المنظمات ، حيث إهتمت بها كافة الجمعيات والمنظمات المهنيه من أجل تدنية المخاطر التى تهدد المنظمه .

2 – إن نظام المراجعه الداخليه الالكترونيه الحالى فى مصلحة الجمارك يعا نى من أوجه قصور ، تلزم بالضرورة تطويره بما يتفق مع الدور المعاصر للمراجعه الداخليه الإلكترونيه ، حتى يستطيع إحتواء المخاطر التى تهدد المنظمه والسعى لتخفيضها .

3 – يعتبر الهيكل الفكرى والتطبيقى للمدخل المقترح هو التنظير له ، حيث يجب أن يحتوى على المعايير العامه والفحص الفنى والعمل الميدانى ومراجعة عناصر النظام بالإضافه الى ضرورة توافر الأساليب للمراجعه الداخليه الإلكترونيه ، إضافة الى عدد من الإجراءات أو الخطوات الازمه لتنفيذ نظام المراجعه الداخليه الإلكترونيه لتدنية المخاطر .

4 – يعتبر أسلوب المراجعه الداخليه الإلكترونيه السابقه والاحقه إضافة الى أسلوب المراجعه الإلكترونيه حول الحاسب أو من خلال الحاسب آساليب أساسيه فى تطوير نظام المراجعه الداخليه الإلكترونيه الحالى.

5 – لقد تحقق من خلال الدراسه الميدانيه على فئات العينه التى تم اختيارها من مجتمع مصلحة الجمارك المصريه مما يؤكد على قبول فروض الدراسه الميدانيه .

6 – تبيان أهمية المدخل المقترح لنظام المراجعه الداخليه الإلكترونيه لتخفيض المخاطر عن النظام الحالى للمراجعه الداخليه المطبق فى الجمارك، وذلك تأسيسا

على العلاقه بين النظام وتخفيض المخاطر ،وإختبار هذه الأهميه إحصائيا ، حيث تأكد بأن النموذج المقترح للنظام الحالى لغرض تخفيض المخاطر .

ثانيا : التوصيا ت :

1 – ضرورة تبنى المدخل المقترح لتطوير نظام المراجعة الداخليه الإلكترونيه والذى لاقى قبولا من عينة الدراسه الميدانيه .

2 – ضرورة تناول ظاهرة المخاطر الجمركيه من منظور إدارتها ، باعتبار مفهومها اشمل لتفسير المخاطر الجمركيه بهدف تخفيض المخاطر الجمركيه الى أدنى حد لها .

3 – يجب الإستمرار فى تطوير نظام المراجعه الداخليه الإلكترونيه لتخفيض المخاطر الجمركيه ، وبما يؤكد على دورها التأكيدى فى مجال إضفاء قيمه مضافه لمصلحة الجمارك ، وعلى أن يرتبط هذا التطوير ببيئة العمل الجمركى .

4 – يجب على إدارة المخاطر متضامنه مع إدارة المراجعه اللاحقه تنفيذ المدخل المقترح بكفاءة وفعاليه ويتم الإسترشاد بما أقرته المنظمات المهنيه والعلميه الدوليه المتخصصه فى هذا المجال .

مراجع البحث:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. أحمد حلمى جمعة، سمير البرغوثي، 2007، "**دور المدقق الداخلى فى ادارة المخاطر فى البنوك التجارية الاردنية**"، **دراسة ميدانية**"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة بورسعيد، العدد الثاني، ص ص: ٥٢-٦٠ .
2. أحمد حلمى جمعة، " **التدقيق الحديث للحاسبات**"، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٩، ص٢١-٤٦.
3. أحمد حلمى جمعة، سمير البرغوثي، 2001، دار الصفا للنشر، عمان.
4. أحمد حلمى جمعة، سمير البرغوتي، ص٥٥.
5. السجيني، صبرى عبدالحميد السيد، 2016، "**دور المراجعة الداخلية فى تقييم إدارة المخاطر فى الوحدات الحكومية: دراسة ميدانية فى العراق**"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، مجلد 38، عدد2.
6. الفين ارينز، جيمس لوبك، ترجمة د.محمد محمد عبد القادر، مراجعة أحمد حامد حجاج،"**المراجعة مدخل متكامل**"، ٢٠٠٢، دار المريخ، ص٦٩٩-٧٠١.
7. المنوفي، رويدا السيد علي، 2015، "**دراسة تحليلية لأثر التقرير عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية وفقا لتوصيات دعم التنظيمات(COSO) على تطوير أداء المراجع الخارجي**"، رسالة ماجستير, كلية التجارة، جامعة بور سعيد.
8. جبريل عبد المنعم محمد، 2005، "**المراجعة الحسابية االاحقة كأداة لتحقيق الالتزام وتحفيز المستورد الملتزم**"، مجلة الجمارك المصرية، مصلحة الجمارك المصرية، العدد٤٠٧، ص٣١.
9. جميل، على توفيق، 2014، "**تحسين فاعلية الرقابة الداخلية فى ظل اعتماد إطار ادارة مخاطر المشروع**"، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، النجف.

10. خالد محمد عبد المنعم لبيب، 2006، "**المراجعة البيئية الداخلية": مدخل مقترح لتفعيل الحكومة البيئية لقطاع الأعمال وتحسين ادائه البيئى (دراسة تطبيقية مقارنة)**"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثاني، ص ٢٠٢-٢٠٣.

11. سهى السيد فرج، 2009، "**مدخل مقترح لتطوير المراجعة لمواجهة خطر ممارسات المحاسبة الابداعية- دراسة اختبارية**"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة قناة السويس، بورسعيد، ص٦٣-٦٤.

12. شريف صالح محمد، 2009، "**استراتيجية التطوير بالجمارك، مصلحة الجمارك المصرية**"، العدد٤٤٥، ص ٢٦-٢٧.

13. طارق عبد العال حماد،٢٠٠٥، "**حوكمة الشركات ، المفاهيم- المبادئ – التجارب**"، الدار الجامعية، ص٢٥٠.

14. عبد العظيم، إيمان ممدوح حسن، 2017، "**دور المراجعة الداخلية فى تطوير كفاءة وفعالية بيئة الرقابة فى ضوء متطلبات الحوكمة**"، رسالة ماجستير فى المحاسبة والمراجعة غير منشورة, كلية التجارة، جامعة عين شمس.

15. مصطفى محمد كمال، 2007، "**القياس والإفصاح عن مخاطر المنظمات**"، كلية التجاره ، جامعة الإسكندريه ، ص١٥-١٨ .

16. نهال الجندي، 2008، "**تفعيل دور المراجعة الداخلية فى ادارة المخاطر**"، المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة- جامعة الأزهر، العدد الثالث، ص ٢٥٣-٢٩٤.

17. مصطفى محمد كمال محمد حسن، 2007، "**القياس والإفصاح عن مخاطر المنظمات- دراسة تحليلية لتقييم جهة الإفصاح المصرية**"، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم ٢٢، المجلد رقم ٤٤، ص١-٢.

18. نهال أحمد الجندي، 2008، "**تفعيل دور المراجعة الداخلية فى ادارة المخاطر**"، المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة- جامعة الأزهر، العدد الثالث، ص٢٧٨-٢٧٩.

19. وليام توماس، امرسون هنكي، بدون سنة نشر، "**المراجعة بين النظرية والتطبيق**"- تعريب ومراجعة د.أحمد حامد حجاج، د.كمال الدين سعيد، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، ص٢٨-٣٠.

20. وزارة الاستثمار، معايير المحاسبة المصرية، ٢٠٠٧.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

1. Andrew,J.D & Mike,G., 2001, **"Using Technology To Support Internal Audit's Strategic Mission**', Internal Auditor, pp.1-4, Available from finance: http://www.Findarticles.com/Business.
2. Basel Committee On Banking Supervision, 1997, **"Principles For The Management of Intgerest Rate Risk",** Switzerland, pp.1-243.
3. Dallas,M, 2008,**"Value and Risk Management "**The Accounting Review, p.51, Available online: http://www.interscience.willy.com.
4. Ernest and Young, 2008, "**The future of Risk and Internal Control"**, pp.1-17, Available online: www.ey.com.
5. Haiwen, Z., 2006, **"Effect of Derivative accounting Rules on Corporate Risk- Management Behaviour"**, P.18, Available from Zohng.616@OSU.edu.
6. Hall. R.D.ERM Rules, 2008, **"Best's Review"**, The Accounting Review Vol.108, No.12, ,p97-2.
7. IIA, 2004, **"The role of Internal Auditing In Entreprise-Wide Risk Management",** The Institute of Internal Auditors- WWW.-Theiia-org/-Altamonte, Spring, Florida, p1-8.
8. Jorion, phillipe & Sarkis J.Khoury, 1996, **"Financial Risk Management Domestic and International- Dimensions"**, Blackwell Publishers, Cambridge Massachusette ,p250-290.
9. Larry, E.R., 1999, **"A Guide for the future"**, Internal auditor ,pp.213-230.
10. Michael D., **"National and International Development in Risk Reporting",** 2005, The German- Accounting Standard No.5 lead the Way Internationally", , available from http://www.germanlawjournal.com.
11. The committee of Sponsoring Organization of The Treading Commission,"Entreprise Risk Management, Integrated Framework", Executive Summary", The Institute of Internal Auditors, 1992-2004.